جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مقياس: التشخيص المالي

موجهة لطلبة السنة الاولي ماستر – تخصص إدارة مالية

من إعداد :

الأستاذ الدكتور / سعودي بلقاسم

استاذ التعليم العالي

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

البرنامج:

I. **الإطارالمفاهيمي للمؤسسة**

II. **المفاهيم الاساسية و المنهج المتبع في التشخيص المالي**

1– الدورات المالية للمؤسسة

2– مفاهيم أساسية حول التدفقات و المخزونات

3– أهداف الشخص المالي

4– خطوات الشخص المالي

III. **أدوات التحليل المالي**

1– تحليل النشاط و المردودية – وضعية أرصدة التسيير

2– تشخيص الدورات المالية– تحليل الميزانية

3– تقنية التحليل المالي بواسطة النسب

4– تحليل التدفقات المالية

5– جدول التمويل و مخطط الخزينة

Valiation تقييم مستمر 50%

امتحان نهائي..50%

تمهيد:

يعتبر مقياس التشخيص المالي من المقاييس المهمة وذات الاستخدامات المتعددة في مختلف المؤسسات والشركات لما له من اهمية لكل العاملين في حقل مختلف المؤسسات بعد التخرج من التكوين سواء في الجامعات أو على مستوي المعاهد في مجال عملهم ،وكذا طلبة الجامعات خاصة بالنسبة لطلبة العلوم الاقتصادية ،التجارية ،علوم التسيير ،والمالية والمحاسبة،وذلك لما يتضمنه من أدوات وتقنيات بأساليب مختلفة تمكن المهتم بالقدرة على معر فة تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة التي يقودها، ومن ثم التمكن في تحديد نقاط القوة والضعف ودراسة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة باستخدام مختلف التقنيات التي يتضمنها مقياس التشخيص المالي

لذلك ارتأينا اعداد هذا الكتاب كمساهمة منا لإبراز مختلف الجوانب ذات الأهمية

من خلال تقديم مجموعة من الفصول النظرية والتطبيقية لتقنيات التشخيص المالي في المؤسسة.

الاطار المفاهيمي للمؤسسة

تمهيد :تعطي في كل الاقتصاديات العالمية ومهما كانت توجهاتها أهمية بالغة للمؤسسة كوحدة اساسية مكونة لهذه الاقتصاديات ، لذا وجب حمايتها وتطويرها والإحاطة بها، وحتى نأخذ نظرة مقبولة على موضوع المؤسسة الاقتصادية سنتطرق إلى تصنيف المؤسسات حسب معايير مختلفة وبيان علاقاتها مع مختلف الأعوان الاقتصاديين ثم مختلف الوظائف التي تقوم بها.

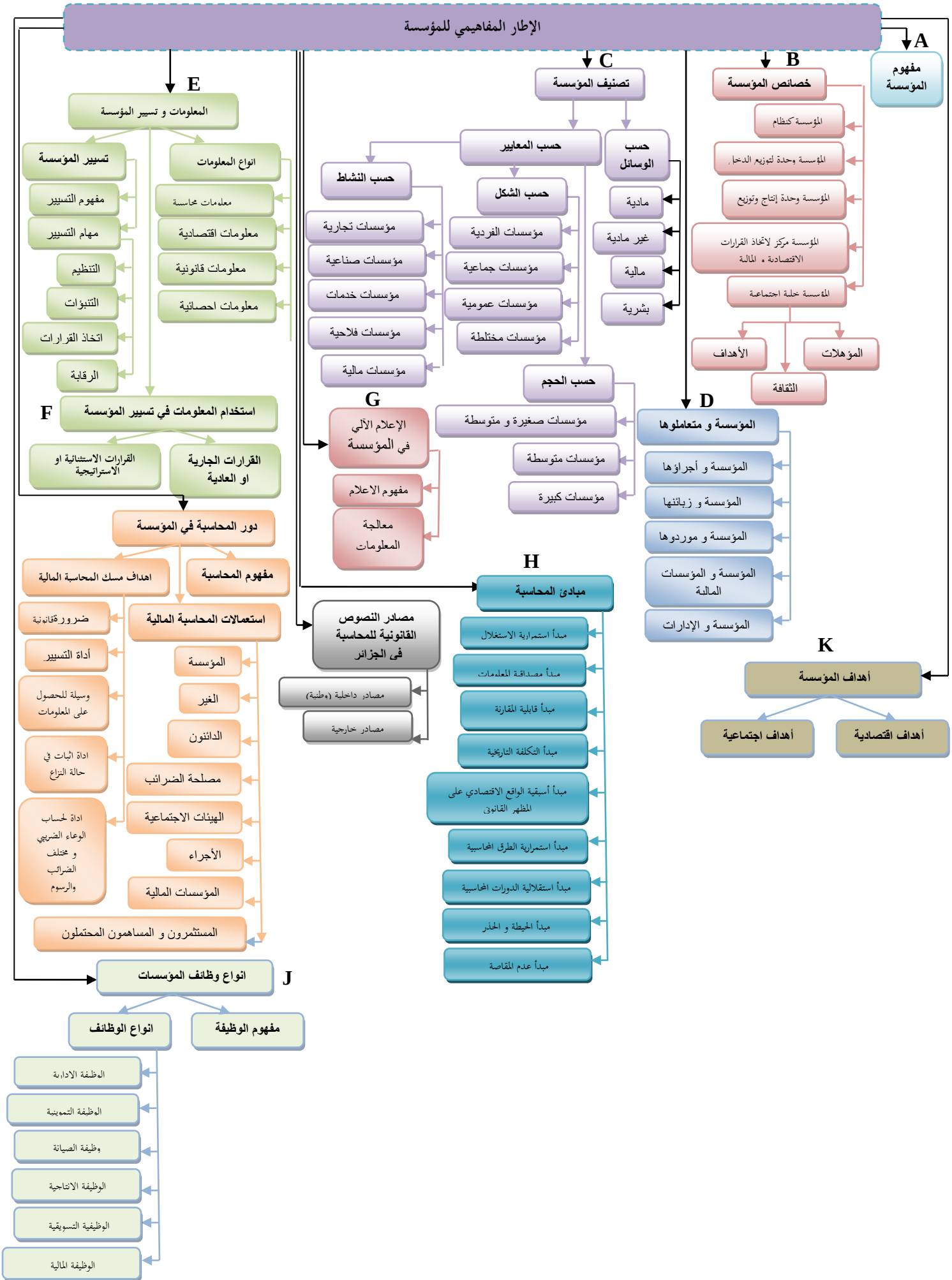
الإطار المفاهيمي للمؤسسة
A
مفهوم المؤسسة
B
خصائص المؤسسة
المؤسسة كنظام
المؤسسة وحدة لتوزيع الدخل
المؤسسة وحدة إنتاج وتوزيع
المؤسسة مركز لاتخاذ القرارات الاقتصادية و المالية
المؤسسة خلية اجتماعية
الأهداف
المؤهلات
الثقافة
C
تصنيف المؤسسة
حسب المعايير
حسب الوسائل
حسب النشاط
حسب الشكل
مؤسسات تجارية
مؤسسات صناعية
مؤسسات خدمات
مؤسسات فلاحية
مؤسسات مالية
مؤسسات الفردية
مؤسسات جماعية
مؤسسات عمومية
مؤسسات مختلطة
مادية
غير مادية
مالية
بشرية
حسب الحجم
مؤسسات صغيرة و متوسطة
مؤسسات متوسطة
مؤسسات كبيرة
D
المؤسسة و متعاملوها
المؤسسة و أجراؤها
المؤسسة و زبائنها
المؤسسة و موردوها
المؤسسة و المؤسسات المالية
المؤسسة و الإدارات
E
المعلومات و تسيير المؤسسة
تسيير المؤسسة
مفهوم التسيير
مهام التسيير
التنظيم
التنبؤات
اتخاذ القرارات
الرقابة
انواع المعلومات
معلومات محاسبة
معلومات اقتصادية
معلومات قانونية
معلومات احصائية
F
استخدام المعلومات في تسيير المؤسسة
القرارات الاستثنائية او الاستراتيجية
القرارات الجارية او العادية
G
الإعلام الآلي في المؤسسة
مفهوم الاعلام
معالجة المعلومات
H
مبادئ المحاسبة
مبدأ استمرارية الاستغلال
مبدأ مصداقية المعلومات
مبدأ قابلية المقارنة
مبدأ التكلفة التاريخية
مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني
مبدأ استمرارية الطرق المحاسبية
مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية
مبدأ الحيطة و الحذر
مبدأ عدم المقاصة
دور المحاسبة في المؤسسة
اهداف مسك المحاسبة المالية
مفهوم المحاسبة
ضرورة قانونية
أداة التسيير
وسيلة للحصول على المعلومات
اداة اثبات في حالة النزاع
اداة لحساب الوعاء الضريبي و مختلف الضرائب والرسوم
استعمالات المحاسبة المالية
المؤسسة
الغير
الدائنون
مصلحة الضرائب
الهيئات الاجتماعية
الأجراء
المؤسسات المالية
المستثمرون و المساهمون المحتملون
مصادر النصوص القانونية للمحاسبة فى الجزائر
مصادر داخلية (وطنية)
مصادر خارجية
J
انواع وظائف المؤسسات
انواع الوظائف
مفهوم الوظيفة
الوظيفة الادارية
الوظيفة التموينية
وظيفة الصيانة
الوظيفة الانتاجية
الوظيفية التسويقية
الوظيفة المالية
K
أهداف المؤسسة
أهداف اجتماعية
أهداف اقتصادية

1.مفهوم التشخيص المالي: financial diagnosis / diagnostic financier

إن مصطلح كلمة تشخيص أصلها يوناني ويقصد بها القدرة على الإدراك ، حيث تم استعمال كلمة التشخيص لأول مرة في المجال الطبي لتشخيص طبيعة المرض من خلال ملاحظة الأعراض وتحديد الأسباب، ، وفي الوقت الحالي أصبح لكلمة التشخيص عدة استعمالات في مختلف الميادين من ضمنها ميدان تسيير المؤسسات فيستعمل للتحليل وفهم وتحديد النقائص ،وطبيعة الاختلالات والصعوبات التي تعاني منها المؤسسة بشكل عام،ومن ثم معرفة أسبابها ،ونتيجة لتعدد مجالات الاستعمال نتج عنها تعدد مفاهيم التشخيص المالي ومنها:

1.1.التشخيص(أو التحليل) المالي في المؤسسة : *هو احد التقنيات أو الآليات المستعملة في التسيير*للتعرف على الاختلالات التي تعاني منها المؤسسة، و من ثم التعرف على نقاط الضعف والقوة المحيطة بالمؤسسة .

2.1.التشخيص المالي : هو تحليل للبيئة الداخلية للمؤسسة لتحديد نقاط القوة والضعف وتصور الحلول الممكنة".

يستخلص من المفهومين السابقين مايلي:

***3.1. التشخيص المالي عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة* من خلال تحويل البيانات و الأرقام المالية االمسجلة في الكشوف المالية إلى معلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية لتحديد نقاط القوة و الضعف ذات الطبيعة المالية".**

فالتشخيص المالي يركز على إصدار حكم على الوضعية المالية للؤسسة،وهذاالايستلزم فقط المعرفة النظرية والتطبيقية لكن أيضا استنباط طريقة وحكم حقيقي،فهو النتيجة التطبيقية للتحليل المالي –بمعني ان االتشخيص المالي يعد نتيجة تطبيقية للتحليل المالي– ،و الوصول إلى الخطوة التي تؤدي إلى التفكير في تحقيق التوازنات المالية والتساؤل عن بعض المشاكل المالية والتنبؤ بالمردودية والخطر المنتظر".

المقصود ببالتسيير المالي ومراحله :

التسيير المالي : يعرف التسيير المالي على أنه من اهم فروع التسيير ،حيث يركز و يهتم بالجوانب المالية باستحدام محموعة من الأدوات و الأساليب والتقنيات و مختلف التنظيمات على الاندماج مع مكونات المحيط المالي داخل المؤسسة.

المراحل العملية للتسيير المالي : لكي يحقق التسيير المالي أهدافه يقوم المسير المالي بانتهاج مجموعة من المراحل وهي:

–مرحلة التشخيص: يقوم المسير المالي في هذه المرحلة بتحليل الحالة المالية للمؤسسة، و ذلك بالاستعانة بأدوات التحليل المالي من أجل الوصول إلى مؤشرات توجيهية تحكم هذه الوضعية، ومن ثم تحديد نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية.

– مرحلة اتخاذ القرارات المالية : عندما يقوم المسير المالي بالحصول على المؤشرات التوجيهية المتعلقة بالوضعية المالية للمؤسسة كالمعايير الخاصة بالتوازن المالي والمردودية والنشاط الاستغلالي والنسب المالية و تطور السيولة، يمكن له ان يتخذ القرارات المالية سواءا كانت متعلقة بالجانب الاستثماري أو الجانب التمويلي أو تلك القرارات المتعلقة بالجانب الاستغلالي للمؤسسة أو قرارات مالية متعلقة بتسيير المخاطر المالية للمؤسسة.

– مرحلة الرقابة المالية : فيها يتم التأكد من مطابقة القرارات مع الأهداف بعد اجراء التشخيص والوقوف على الأداء المالي للمؤسسة وتحديد الاختلالات ووضع الإجراءات التصحيحية الضرورية عن طريق قرارات مالية جديدة. و بالتالي فالتشخيص المالي هو عبارة عن عملية سابقة للتسيير المالي و متضمنة فيها فقبل اتخاذ القرارات المالية تمر عملية التسيير بتحليل الوضعية المالية من أجل اكتشاف نقاط الضعف و نقاط القوة.

2.أهمية التشخيص المالي وشروطه.

1.2..*أهمية التشخيص المالي* :

إن تعدد الإشارات التي تدل على وجود ا ختلالات في العوامل الداخلية والخارجية بالمؤسسة تؤدي بالمسيرين إلى اللجوء لإجراء عملية التشخيص لغرض تحديد نوع الخلل ومعرفة أسبابه، لذلك تبرز اهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء وترشيد القرارات من خلال إتباع مجموعة من الإجراءات والتدابير لمواجهة نقاط الضعف وتوسيع نقاط القوة ، لايمكن تجسيد اهمية للتشخيص المالي دون تحقق الشرطي (a) و(b) معا .

a.تقييم الاداء: من خلال.....

b.ترشيد القرارات من خلال.....

وعلى هذا الاساس تكمن اهمية التشخيص المالي في تجسيد العناصر التالية:

- ✓ .تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة.
- ✓ .تحديد المركز المالي ودرجة الاستقلالية للمؤسسة بالنسبة لغير الممولين.
- ✓ .تحديد مدى تطور أو تحسن الوضعية المالية و مدى امكانية تسديد الديون.
- ✓ .تحديد نسبة الكفاءة في استعمال الموارد المالية للمؤسسة اعتمادا على مفهوم المردودية.
- ✓ .تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع المؤسسات من نفس القطاع والحجم في الاقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها
- ✓ .السماح للمشخص بالتنبؤ لمستقبل المؤسسة ،والاطلاع على ماضيها ووصف الحاضر والخصوصيات التي كان لها أثر على المؤسسة. فهذه الديناميكية الزمنية لعملية التشخيص تساعد على التسيير الفعال داخل المؤسسة .
- ✓ يسمح التشخيص المالي بتسيير التدفقات النقدية ووضع نظام معلومات يسمح بتسيير وتحكم أكثر في السيولة ومشاكل المردودية .
- ✓ يعد أحد الدعائم التي تعتمد عليه المؤسسة في اتخاذ القرارات في مجال تخطيط الاستثمارات على المدى القصير والمتوسط .
- ✓ يسمح بتحديد تموقع المؤسسة في السوق بين منافسيها،وتحليل الإمكانيات البشرية ، المادية ،والمالية واستغلالها بطريقة عقلانية ومنتظمة..

- ✓ يساعد في تفسير النتائج المتحصل عليها مما يسمح بتحليل الانحرافات بين الكفاءات المطلوبة والقرارات الحقيقية للمؤسسة، ومن ثمة المقارنة بين الإمكانيات المعطاة وما يمكن تحقيقه بنفس تلك الإمكانيات ..
- ✓ يسمح بصياغة إستراتيجية ملائمة باستعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغيير اتجاه المؤسسة.

.يساعد في تحليل المحيط (زبائن،سوق،...إلخ) بكشف مختلف التغيرات الداخلية ،والخارجية بغض النظر عن الصعوبات المحيطة والتي من الأفضل ترتيبها حسب قدرة تحمل المؤسسة، والعمل على تفكيكها وتبسيطها بغرض تحقيق أفضل إستراتيجية ممكنة تجاه محيطها،

ولذلك فإن أهمية التشخيص تظهر من خلال القيام بدوره على أكمل وجه بحيث يصل المشخص إلى حل سريع وإيجابي إذا قام بفحص دقيق يمس كل الجوانب الممكنة والإحاطة بكل المعطيات والمتغيرات وذلك بتوفر الشروط والهدف من ذلك هو اكتشاف الأخطاء والتقليل بقدر الإمكان من الصعوبات التي تواجه المؤسسة.

2.2.*شروط التشخيص المالي:* .يتعلق الأمر هنا بمعرفة المكلف بإعداد التشخيص ومدته وتكلفته وكذا توفر المعلومات اللازمة والتي نوجزها فيما يلي:

- ✓ الشخص المكلف بإعداد التشخيص :يكون من إطارات المؤسسة المؤهلين وذوي الخبرة أو الاستعانة بمستشارين خارجيين ،وهذا يتوقف على رغبة مسيري المؤسسة والمتعاملين معها، وأيضا على تكلفة هذه العملية، والكفاءات المتوفرة في كل طرف، وعلى درجة الثقة التي يمنحها المتعاملون مع المؤسسة لمصداقية النتائج المصرح بها.إلا أنه لكل طريقة إيجابيات وسلبيات.
- ✓ .قدرات الشخص المكلف بالتشخيص من داخل المؤسسة
- ✓ الخبرة المكتسبة من التحاليل المماثلة، تتيح الحصول على نتائج سريعة..
- ✓ القيام بدراسة لطريقة جديدة تسمح بتسليط الضوء على عناصر قد يتجاهلها أعوان الأمن.
- ✓ رأي خارجي له قابلية أكثر.
- ✓ إن الاستنتاجات المعدة بعد تدخل المستشار الخارجي يتم قبولها بسهولة.
- ✓ فحص يكون أكثر عمقا،لأن المؤسسة تعلم جيدا ما وراء الظاهر.
- ✓ تكون المؤسسة أكثر تحفيزا للتصرف إذا ما اكتشفت هي نفسها نقاط ضعفها وقوتها.
- ✓ توفير المعلومات :التي يمكن من خلالها اكتشاف أسباب الإختلالات (معلومات داخلية وخارجية)

– معلومات داخلية :وهي معلومات تتعلق بسير المؤسسة وتخص كل وظيفة فيها وتشمل :معلومات عن النتائج، عن المبيعات، طرق التسيير، مشاكل التشغيل،معلومات عن وسائل التنظيم .وتتمثل مصادر المعلومات الداخلية في الوثائق الخاصة بالمؤسسة (وثائق محاسبية ومالية، محاضرات....) .

. معلومات خارجية :وتتعلق بالمحيط مثل تصرفات الزبائن، اختياراتهم، أذواقهم ... إلخ .ومصدرها المراكز المتخصصة، الهيئات والدراسات المختلفة.

- ✓ التكلفة والمدة :تتوقف تكلفة ومدة القيام بالتشخيص على طبيعة التشخيص(مالي، استراتيجي، عام)،. مستوى مساهمة الموظفين والإطارات .. درجة الصعوبة الموجودة في المؤسسة والعراقيل التي يواجهها المشخص .. عدد الخبراء المعنيين شخص واحد أو مكتب دراسةالمؤهلات والخبرة التي يتمتع بها المشخص.
- ✓ توفير الظروف الملائمة داخل المؤسسة لتسهيل مهمة المشخص :إن عملية إعلام وإقناع عمال المؤسسة بضرورة التشخيص يعتبر أمرا ضروريا وحيويا لنجاحها لكونهم يساعدون ويسهلون مهمة المشخص(تأديتها على أحسن وجه) وحتى تكون الأمور جدية بالنسبة للمشخص يستحسن تعيين شخص مسؤول في المؤسسة يسهل مهمتهم في التنقل بين مختلف المصالح ويعالج العراقيل التي تواجهها من حين لآخر.
- ✓ اهتمام الإدارة بالعملية :هذا العنصر يبدو غير ضروري لكن التجربة أثبتت عكس ذلك أي أنه كلما كانت الإدارة وعلى رأسها المسؤول الأول مهتمة بهذه العملية كلما تفانت الأطراف الأخرى في المؤسسة في توفير كل ما يحتاجه المشخص، بالإضافة إلى العلاقات الحسنة التي تنشئها معه وأثرها على نوعية التشخيص.

3.أهداف التشخيص المالي: يهدف التشخيص المالي إلى تقدير مستوى تحقيق العناصر التالية:

- تشخيص دقيق لممتلكات المؤسسة انطلاقات من الميزانية و مدى فعالية التسيير عبر جدول حسابات النتائج.
- فهم السلوك الاقتصادي و المالي للمؤسسة و محاولة توقع مدى نمو الهياكل المالية عبر الزمن.
- تقييم الموقف الاستراتيجي للمؤسسة من خلال تحديد نقاط القوة و الضعف في بيئة المؤسسة الداخلية و تقييمه للفرص و التهديدات في البيئة الخارجية للمؤسسة.
- يساعد على رسم الا هداف و السياسات التشغيلية لإعداد الخطط السنوية اللازمة.
- يساعد المسير المالي على تحديد المشاكل التقنية الاقتصادية و المالية و المساعدة في تقييم البيانات الخاصة بمعالجتها.
- يساعد في توقع مستقبل المؤسسة من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها ،و معرفة الإجراءات المناسبة لتفادي إفلاسها و تجنيب المساهمين بها للخسائر المحتملة.
- يوفر مؤشرات كمية و نوعية تساعد المخطط المالي و المخطط الاقتصادي في رسم الأهداف المالية و الاقتصادية و الاجتماعية على مستوى المؤسسة و على المستوى الوطني. ولذلك يعد التشخيص المالي من الدعائم الرئيسية للمسيرين الماليين داخل المؤسسة للقيام بمختلف الإجراءات في المجال المالي و يعتبر كقاعدة ضرورية على أساسها يتم اتخاذ قرارات العديد من المتعاملين مع المؤسسة خصوصا من تهمهم وضعية المؤسسة.

ويستخلص من هذه الاهداف التركيز على العناصر التالية"

- النمو : بمعني هل تم تحقيق نمو وما هو مستواه؟ وهل يتجاوز معدل قطاع المؤسسة...؟
- المردودية بنوعيها :.
- الاقتصادية :أي فعالية المؤسسة في توظيف رأس مالها الاقتصادي.

- المالية : تقيس عائد التوظيف المالي للاستثمارات.
- التوازن :أي توازن الهيكل المالي للمؤسسة على المدى القصير(دورة الاستغلال) وعلى المدى الطويل(دورة الاستثمار)
- المخاطر :تطرح باستمرار تساؤلات في المؤسسة حول المخاطر اليومية التي تتعرض لها ؟وهل يمكن أن يوصل خطر ما بالمؤسسة إلى الإفلاس... إلخ؟.

4.أنواع التشخيص المالي ومراحله

– **أنواع التشخيص:** يمكن أن يشمل التشخيص المؤسسة ككل ومحيطها، وهو حالة التشخيص العام أو أن يقتصر على وظيفة معينة للمؤسسة وهو حالة

التشخيص المالي أو التشخيص المحدد حسب احتياجات معينة (احتياجات التمويل، الاستثمار)، كما أن الطريقة المنتهجة في التشخيص يجب أن تراعي طبيعة نشاط المؤسسة (تجارية ،خدمية،صناعية،زراعية) وحالة المؤسسة(نمو سريع،تراجع... إلخ).

التشخيص الوظيفي:وهو العمل على فحص وظيفة أو وظائف معينةللمؤسسة(تجارية،تقنية)بهدف استخلاص الاختلالات الوظيفية المتوقعة،ونقاط القوة والضعف للمؤسسة.

التشخيص الاستراتيجي :وهو دراسة قدرة المؤسسة على المنافسة والتأقلم مع محيطها، أي تقدير نشاط المؤسسة، المكانة التنافسية، نقاط قوتها وضعفها، يسمح هذا التشخيص بوضع استراتيجية مستقبلية للمؤسسة.

تشخيص الهوية :وهو تشخيص يعتمد على إبراز عناصر التسيير للمؤسسة مثل التنظيم والاتصال داخل المؤسسة.

التشخيص العام:يمكن تعريف التشخيص العام على أنه فحص كلي للمؤسسة عن طريق نظرة إستراتيجية ،تحليل مختلف الوظائف، التوازن المالي، تقدير هوية المؤسسة.

التشخيص السريع :هو تشخيص تستعمله المؤسسة كلما أحست بمضايقات وذلك في آجال جد قصيرة أي بجمع المعلومات اللازمة وتحليلها وإعطاء النتائج، عندئذ يتم أخذ الإجراءات اللازمة العاجلة.

التشخيص الاقتصادي:يهتم بتسويق المنتج كسلعة للاستهلاك النهائي أو كمواد وسيطة أو كتجهيزات وأخيرا نوعية المنتج أمام المنافسة الدولية الخاصة، ويجب هنا دراسة عامل الطلب وعلاقته بالعائد والسعر، أما الغرض منه احتمال ظهور منافسين جدد سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي (الخارجي) .

التشخيص المالي : وهو المحور الاساسي لهذه الدراسة.

– **مراحل التشخيص المالي:** التشخيص عمل منهجي يتم إعداده وفق مراحل وهي:

.– مرحلة الاجتماع التحضيري :ويتم بين مسؤولي المؤسسة والمشخص (سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها)، حيث يقوم مسؤول المؤسسة بعرض المشاكل بحضور المشخص لكي يتسنى له الاطلاع على طبيعة المهمة الموكلة إليه ،بالإضافة لمعرفته لقضايا اخري تدخل في اطار مهمته.

.– مرحلة تخطيط العمل ووضع البرنامج:بعد الاجتماع التحضيري يقوم المشخص بتسطير الخطوط العريضة لعمله والبرنامج المتبع ، حيث يختار المنهجية التي يجري بها التشخيص ويحدد مجالات ذلك.

–مرحلة جمع المعلومات :للحصول على أكثر معلومات ممكنة يستخدم المشخص تقنيات تسمح له بذلك وهي الاستبيانات، المقابلات، الوثائق الداخلية للمؤسسة.

– مرحلة التحليل الانتقادي :وذلك من خلال مقارنة الوضعية الحالية للمؤسسة مع التقديرات المخططة الداخلية ،ومع المحيط الخارجي

.–مرحلة التوصيات :بعد التحليل الذي يقوم به المشخص يقوم بتقديم التوصيات اللازمة لتفادي تكرار المشكل ، وما يجب القيام به مستقبلا.

–مرحلة تقديم التقرير :وهـي المرحلة الحاسمة حيث يتم:

– إعلام الفريق المسير من الانتهاء من تحديد التقرير.

–الاتفاق على موعد لإجراء عرض شفهي بعد تقديم التقرير .

– القيام بمناقشة بناءة حول مختلف الحلول المقترحة والمفاضلة بينها بانتقاء الأمثل منها .

–إعطاء موافقة نهائية بعد إيجاد صيغ توفيقية عموما.

كما يفضل العديد من الباحثين إضافة مرحلة تنفيذ التقرير، وهي مرحلة أخيرة حيث يتم فيها اختيار حل مناسب بين الحلول المقترحة ويجب أن يكون هذا الاختيار وفق موارد وإمكانيات المؤسسة.

5.مقاييس التشخيص المالي ،إن للتشخيص المالي أربعة مقاييس وهي:

– المردودية :تمثل المردودية رهان بقاء المؤسسة ، ولهذا يجب تقدير المستوى والتطور لكل من :المردودية الاقتصادية ، والمردودية المالية

– القدرة على الوفاء : وهي قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في أقرب وقت وعادة ما تقيم بعدة مؤشرات مثل :نسبة القيم القابلة للتحقيق والجاهزة بالنسبة للديون قصيرة الأجل ، التي تسمح بتقدير السيولة الحالية أو الأموال الدائمة مطروحا منها الأصول الثابتة (رأس المال العامل الصافي) ، والذي يعطي أكثر هيكلية للقدرة على الوفاء ويسمح بالأخذ بعين الاعتبار الخصائص المرتبطة بعملية النشاط.

– الاستدانة :يسمح هذا المقياس بتقييم الاستقلالية المالية من خلال النسبة التالية : مجموع الديـون/ الأموال الخـاصة

–المرونة :تعتمد المؤسسة لمواجهة التهديدات والأخطار الغير محتملة واغتنام الفرص على قدرتها في تحرير وتعبئة الموارد المالية، وبالتالي فإنها في حاجة إلى تقييم مرونتها ، هذه الأخيرة هي في نفس الوقت متعلقة بمدى اتساع المديونية والمحافظة على السيولة النقدية

إن هذه المؤشرات الأربعة غير مستقلة عن بعضها البعض، فالمردودية مرتبطة بالاستدانة وزيادة الاستدانة تؤثر أو تنقص من المرونة المالية.

6. خطوات التشخيص المالي

خطوات التشخيص المالي هي تلك المراحل العملية المتتالية في عملية التشخيص ، وتختلف من مؤسسة لأخرى ومن محلل مالي لآخر تبعا للأهداف من عملية التشخيص، وتتمثل في:

- تحديد الهدف من التشخيص (السياسة و القرارات المراد اتخاذها)
- .الفترة الزمنية المعينة بالدراسة.
- اختيار زمن المقاربة أو الطريقة المناسبة للتشخيص
- جمع المعلومات المالية و الإضافية الخاصة بالمحيط الداخلي والخارجي المؤسسة
- .إجراء الحسابات اللازمة و استعمال النسب ووضع المؤشرات
- القيام بتشخيص شامل لتحديد نقاط القوة و الضعف ووضع ملخص في حدود جودة المعلومات المتاحة للمحلل ،ومن ثم ووضع التوصيات اللازمة .
- القيام برسم السياسات و اتخاذ القرارات المناسبة مستقبليا .

7.طرق التشخيص المالي:

يستخدم المشخص المالي مجموعة من الطرق لتحليل البيئة المالية الداخلية للمؤسسة، وهي:

- **التشخيص التطوري** : يقوم التشخيص التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة و ذلك من أجل تشخيص الوضع الحالي ،و تقدير الوضعية المالية المستقبلية ، ومن اجل إجراء هذه الدراسة يجب على المؤسسة ان تمتلك نظام معلومات محاسبي و مالي متطور و فعال من أجل أن يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية لها.

ومن بين أساسيات التي يعتمد عليها للتشخيص المالي التطوري مايلي :

أ.تطور النشاط : و يعني ذلك متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة أو النتائج المحاسبية....الخ ،ومن ثم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق، واستنادا إلى حالات النمو هل هو مرتفع أو مستقر أم منخفض، و يمكن للمشخص المالي تتبع التطور في هيكل التكاليف وأن يكون متناسبا طردا مع تطور النشاط بالمؤسسة .

ب. تطور أصول المؤسسة : الأصول هي مجموعة الامكانيات المادية و المعنوية و المالية المستخدمة في ممارسة نشاط المؤسسة ،وتطورها يبين مستوى النمو الداخلي و الخارجي للمؤسسة و يعتبر مؤشرا عن الوجهة الاستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب ن السوق.

ج.تطور هيكل دورة الاستغلال : يتكون هذا الهيكل من العملاء و الموردين و المخزونات وهي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال و لابد من مراقبة تطورها عبر الزمن و مقارنة نموها بنمو النشاط و ذلك من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

د.تطور الهيكل المالي : يتكون الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة و المتمثلة في الأموال الخاصة و الديون، حيث يمكن مراقبة مستويات الاستدانة و التمويل الذاتي و مساهمة الشركاء و تحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية و تأثير الاستدانة على المردودية.

هـ.تطور المردودية : يستند الهدف الاقتصادي لكل مؤسسة على المردودية لأنها تعتبر ضمانة للبقاء و النمو والاستمرارية وعليه فإن مراقبة تطور معدلات المردودية يعتبر قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري وذلك بواسطة نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.

- **التشخيص المالي المقارن** : يعتمد هذا التشخيص على مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات مماثلة في النشاط و في معظم وأغلب الأحيان المؤسسات المنافسة أو الرائدة في نفس القطاع ، ويكون ذلك باستعمال مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية ويهدف المشخص المالي باستخدام التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغير في المحيط، خصوصا في حالات المحيط غير المستقر.
- **التشخيص المالي المعياري** : وهو امتداد للتشخيص المقارن و يختلف عنه في اعتماده على معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسات شاملة ومستمرة لقطاع معين من قبل مكاتب دراسات متخصصة أو من قبل الخبراء و المحللين العاملين في البورصات، و يعتمد هذا التشخيص على مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات من خلال نشاطات مختلفة ومنها :
  - معدل الهيكل المالي (الديون/الأصول الخاصة) للمؤسسات البنكية المقدر بـ 8%.
  - نسبة رقم الأعمال إلى المتر المربع بالنسبة إلى كبريات الأسواق و المعارض.
  - الديون متوسطة و طويلة الأجل لابد أن لا تتعدى ثلاث أضعاف القدرة على التمويل الذاتي.

8.أدوات التشخيص المالي :

يسعى المشخص المالي إلى تحديد و معرفة نقاط القوة و الضعف للجوانب المالية للمؤسسة و ذلك من أجل تحسين الوضع في المستقبل وضمان استمرار التسيير الفعال، و يكون ذلك باستخدام العديد من الأدوات المتكاملة فيما بينها و هي :

–تحليل الهيكل المالي : الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي و المردودية و الملائمة المالية و هذا بالاعتماد على منظور الذمة المالية و مبدأ السيولة و الاستحقاق أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

–تقييم المردودية : هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، و هو المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء و يمكن من خلاله اتخاذ قرارات التمويل و الاستثمار و غيرها.

–تحليل التدفقات المالية : يمثل التحليل الأكثر تطورا و يمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أوالفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسئولة عن هذا العجز ،كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي تساعد في اتخاذ القرارات الاستراتيجية و تقييم الاستراتيجية المالية المعتمدة.

–تقييم النشاط و النتائج : يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج و الحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، و هي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل النتيجة و أسباب تحققها مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة.

9.المقومات الأساسية للتشخيص المالي

: نجاح تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة يعتمد على مجموعة من المقومات ،وهي

–أن يسلك المشخص المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل.

–استخدام أساليب و أدوات تجمع بين الموضوعية و الملائمة للأهداف التي تسعى إليها من جراء عملية تشخيص حالة المؤسسة.

ومن أجل أن يحقق القائم على عملية التشخيص المتطلبات و الأهداف المنشودة من هذه العملية لابد له أن يراعي العناصر التالية :

–أن تكون لديه خلفية كافية عن المؤسسة الذي تنتمي إليه بنوعيه الداخلي والخارجي و ما يتضمنه هذا الأخير من تأثيرات اقتصادية و اجتماعية و سياسية.

–أن يبرز الفروض التي تبني عليها عملية التشخيص و ايضا المتغيرات الكمية و النوعية و التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.

–أن لا يقف المشخص عند مجرد كشف عوامل القوة و مواطن الضعف في نشاط المؤسسة بل يركز على أسبابها واستقراء اتجاهاتها.

أن يتسم المشخص نفسه بالموضوعية و ذلك بالتركيز على فهم دوره و المتمثل في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بشكل مجرد بعيد عن التحيز الشخصي، من أجل أن يقوم بعدها بتقديم تقريره وما يتضمن من مؤشرات و بدائل أو حلول تخدم متخذ القرار و ذلك بمراعاة التوصية بما يراه البديل الأنسب.

–أن تكون مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المشخص المالي معلومات تتسم بالمصداقية أو الموثوقية و تتميز بنوع من الموازنة بين الموضوعية و الملائمة .

10.استعمالات ونتائج التشخيص المالي

–استعمالات التشخيص المالي: يقوم التشخيص المالي على أساس منهجية محكمة تتماشى مع طبيعة الاختلالات وحجمها وذلك حسب نظرة المشخص وملاحظاته ، وعليه فإن له استعمالات مختلفة لها عدة أشكالا منها:

–إدارة المؤسسة تسعى إلى معرفة تحسين المؤسسة في الوقت الذي تنتمي إليه بمقارنة التركيبة المالية لمؤسسة ما مع منافسيها,

–التحليل الدقيق للثقل النسبي للتكاليف يعمل على اكتشاف أسباب نجاح المنافسين من جميع النواحي والسياسات ,سواء كانت سياسة استثمارية تسويقية إنتاجية.

–دراسة وتقييم الفصل الذي قد تتعرض له المؤسسة خلال دورة استغلالها فالمصرفي في البنك يستعمل التشخيص المالي للتعرف على إمكانية سداد المؤسسة لقروضها المصرفية ،كما يستعمل المساهم التشخيص المالي للمقارنة بين النتائج والطاقات المستخدمة نظرا لإهتمامه بالمردودية والربح. السنوي.

–نتائج التشخيص المالي : الهدف من إجراء عملية التشخيص المالي و الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة و معالجتها باستخدام أدوات مختلفة هو الوصول إلى نتائج مرضية وسريعة ومن اهمها :

–نتائج التشخيص المالي الخارجي :يسمح بـ : توفير المعلومات عن النتائج المالية المحصلة . تقييم الوضعية المالية ومدى استعداد المؤسسة للاستدانة وقدرتها على تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة . تقييم الحالة المالية ومدى ضمان مصالح المساهمين والمشتركين . تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها ونصيبها من الأسهم في السوق المالية . تقييم النتائج المالية لتحسين مقدار الخزينة .

– نتائج التشخيص المالي الداخلي :لاتخاذ القرارات والأحكام التالية :

– التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تتعرض لها.

– تحديد الأخطار (الخطر المالي أو خطر الاستغلال)

– اتخاذ القرارات الاستراتيجية لمستقبل المؤسسة (قرارات التمويل,قرارات الاستثمار,قرارات توزيع الأرباح.....إلخ) .

الفصل الثاني:التشخيص المالي وفق المنظور الوظيفي

خصص هذا الفصل للعديد من النقاط الأساسية التي تساعدنا على فهم و تبسيط الصورة حول التشخيص المالي من خلال التطرق للميزانية حسب النظام المحاسبي المالي 2007 (SCF) ،و الميزانية الوظيفية و ذلك بالاعتماد على النقاط التالية :

- الكشوف الماليةحسب SCF 2007
- الميزانية الوظيفية

أولا:الكشوف المالية حسب SCF2007

طبقا للمادة 25 من القانون 07/11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428هـ الموافق لـ 25 نوفمبر 2007، فإن كل مؤسسة تدخل في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي لابد أن تتولى سنويا إعداد كشوف مالية تشمل و تحتوي على ما يلي[1] :

- حساب النتائج
- جدول سيولة الخزينة
- جدول تغير الأموال الخاصة
- ملحق يبين القواعد و الأساليب المحاسبية المسهلة و يتيح معلومات مكملة للميزانية و لحساب النتائج

فالميزانية تحتوي على عمودين الاول للسنة الجارية و الثاني مخصص للسنة السابقة و الذي يحتوي على الارصدة فقط وتتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

حيث يتم إعداد القوائم المالية تحت إشراف مدراء المؤسسات ، و لابد أن يتم توضيح المقر الاجتماعي للشركة،طبيعة القوائم المالية ،قوائم مجمعة ، قوائم خاصة بالوحدات .....الخ ،تاريخ اقفال القوائم ،العملة المستعملة في قياس القوائم المالية ، و يتم عرض هذه القوائم بطريقة تمكن مستعملي هذه القوائم بمقارنتها بقوائم الدورات السابقة ، بحيث يتم تقديم الميزانية ، حساب النتائج، و جدول تدفقات الخزينة بعمودين واحد لأرصدة الدورة السابقة و الثاني يخص معطيات الدورة المالية الحالية.

A. مفهوم الميزانية حسب SCF 2007

حسب المادة 33 من القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي فإنه "تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية (المتداولة) والعناصر غير الجارية ،حيث أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم حسب درجة استحقاقها بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة و غير المتداولة.

ففي الأصول نجد :

التثبيتات المعنوية ،التثبيتات العينية ، الاهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية ،أصول الضريبة مع تمييز الضرائب المؤجلة ،الزبائن والموردين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)، خزينة الأصول .

أما الخصوم فتتكون من :

رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الاقفال مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) و الاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى، الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة ، الموردون والدائنون الآخرون، خصوم الضريبة مع تمييز الضرائب المؤجلة ، المرصودات للأعباء و للخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا)، خزينة الخصوم.

نموذج الميزانية المالية حسب (SCF) لسنة 2007

يتحدد نموذج الميزانية المالية حسب SCF تبعا لما وضحه الشكل الموالي حيث نلاحظ أن هناك ثلاثة أعمدة :

- العمود الأول " ملاحظة" يسمح بأن يذكر أمام كل فصل الاحالة إلى الملاحظات التفسيرية و التي قد يرد ذكرها عند الاقتضاء في الملحق.
- العمود الثاني : يخص مبالغ السنة المالية (N)
- العمود الثالث : يخص مبالغ الدورة السابقة (N-1)

وفيما يلي تفصيل بنود كل من أصول وخصوم الميزانية المالية كما صدر في النظام المحاسبي المالي :

---

[1] انظر القانون 11/25/07 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 27،28 مايو 2008

الميزانية المحاسبية للمؤسسة (X) للسنة المالية المقفلة في .....

ر/ح	الأصول	ملاحظة	القيمة الاجمالية	الاهتلاكات .م.تدني القيمة	القيمة المحاسبية N	الدورة السابقةN-1
2	الأصول غير المتداولة					
20	القيم الثابتة المعنوية					
207	فارق الاقتناء-Good will					
203	مصاريف التنمية القابلة للتثبيت					
204	برمجيات المعلومات و ماشابهها					
205	الامتيازات وحقوق البراءات و الرخص					
208	القيم الثابتة المعنوية الأخرى					
21	القيم الثابتة المادية					
211	الأراضي					
212	مباني					
218	القيم الثابتة المادية الأخرى					
22	القيم الثابتة في شكل امتياز					
23	القيم الثابتة الجاري انجازها					
232	القيم الثابتة العينية الجاري انجازها					
237	القيم المعنوية الجاري انجازها					
26	القيم الثابتة المالية					
261	مساهمات و حسابات دائنة ملحقة بمساهمات					
265	سندات الفروع المنتسبة					
27	الحسابات الدائنة الملحقة بشركات في حالة مساهمة					
271	قيم ثابتة مالية أخرى					
272	السندات المثبتة الاخرى غير السندات المثبتة التابعة نشاط					
273	الحافظة					
274	السندات التي تمثل حق الدين الدائن (السندات و لقسائم)					
275	السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة					
275	القروض و الحسابات الدائنة المترتبة على عقد ايجار التمويل					
133	الودائع و الكفالات المدفوعة					
	الضرائب المؤجلة على الاصول					
	مجموع الاصول غير المتداولة (1)					
5/4/3	الاصول المتداولة					
03	المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ					
30	مخزونات بضائع					
31	المواد الاولية و اللوازم					
32	تموينات اخرى					
33	سلع قيد الانتاج					
34	خدمات قيد لتاج					
35	مخزونات المنتجات					

04	حسابات الغير						
409	الموردون المدينون						
41×	الزبائن و الحسابات الملحقة						
42×	المستخدمون و الحسابات الملحقة						
43×	الهيئات الاجتماعية و الحسابات الملحقة						
44×	الدولة،العمومية والهيئات الدولية والحسابات الملحقة						
45×	المجمع و الشركاء						
46×	مختلف الدائنين و متلف المدينين						
48×	الاعباء أو المنتجات المعاينة مسبقا والمؤونات						
05	الاصول المالية المتداولة						
50	القيم المنقولة للتوظيف						
51	البنوك و المؤسسات المالية، و ما يماثلها						
52	الادوات المالية المشتقة						
53	الصندوق						
	مجموع الاصول المتداولة (2)						
	المجموع العام للأصول(1)+ (2)						

ر/ح	الخصوم	ملاحظة	مبالغ السنة الجارية N	مبالغ السنة السابقة N-1
01	**رؤوس الاموال الخاصة**			
101	رأس المال الخاص			
105	فرق إعادة التقدير			
106	الاحتياطات			
109	رأس المال غير المطلوب			
11	الترحيل من جديد			
12	نتيجة السنة المالية			
	مجموع الأموال الخاصة (1)			
	الخصوم غير الجارية			
134	الضرائب المؤجلة على الخصوم			
15	المؤونات للأعباء-الخصوم غير الجارية			
16	الاقتراضات و الديون المماثلة			
17	الديون المرتبطة بالمساهمات			
	ديون اخرى غير جارية (أكثر من سنة)			
	مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
	الخصوم الجارية			
16	الاقتراضات و الديون المماثلة- خصوم جارية			
17	الديون المرتبطة بالمساهمات			
40×	الموردون و الحسابات الملحقة			

419	الزبائن الدائنون			
4××	ديون اخرى			
51×	ديون مالية أخرى			
	مجموع الخصوم المتداولة (3)			
	المجموع العام للخصوم (1)+(2)+(3)			

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 27،28 مايو 2008

الميزانية الوظيفية

الغرض من دراسة الميزانية الوظيفية هو تحليل السلوك الاقتصادي و المالي للمؤسسة أكثر من تركيزها على الخطر المصرفي فهي لا تستهدف إحصاء الممتلكات في جانب الأصول و الالتزامات في جانب الخصوم، لذلك اصبح يعبر فيها عن الممتلكات بالاستخدامات (أو الاحتياجات)، أما الالتزامات فيعبر عنها بالموارد.

A. مدخلي التشخيص المالي للميزانية في حقل التحليل المالي

1.المدخل المالي (سيولة /استحقاق) ينتج عنه الميزانية المالية : يعرف التحليل المالي حسب منظور سيولة استحقاق بتحليل الذمة المالية للمؤسسة وهو من الطرق التقليدية للتحليل و يركز بالدرجة الأولى على خطر العسر المالي و التوقف عن الدفع و هو يظهر الزمن كمقياس هام لأنه يرى أن المؤسسة عبارة عن كيان قانوني يمتلك ذمة قبل أن تكون وحدة إنتاجية و هو ما يبين عدم التركيز على خطر الاستغلال .

ويركز هذا التحليل أيضا على معايير تصنف مراكز الميزانية حسب مفهومي السيولة و الاستحقاق و يسمى هذا التحليل بالحكم على التوازنات المالية الرئيسية، فتحليل سيولة استحقاق يقارن بين درجة سيولة الأصول و درجة استحقاق الخصوم بهدف تجنب خطر العسر المالي، أو بشكل آخر فإن هدف الميزانية المالية هو إظهار الممتلكات الحقيقية للمؤسسة و تقييم خطر عدم سيولتها.

وما تجدر إليه الإشارة أن إعداد الميزانية المالية من خلال تقسيمها لأربع مجموعات رئيسية وهي الاصول الثابتة و الأصول المتداولة في جانب الأصول و الأموال الدائمة و **الديون الطويلة وقصيرة الأجل** في جانب الخصوم.

2.المدخل الوظيفي (وظائف المؤسسة) يترتب عنه ميزانية وظيفية من خلال تصنيف مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة حسب الوظائف ،ومن ثم البحث عن أثر دورة الاستثمار على الهيكل المالي للمؤسسة و الدور الأساسي لقدرة التمويل الذاتي في دورة التمويل، وحسب هذه الآلية فإن المؤسسة هي عبارة عن وحدة اقتصادية و مالية تضمن تحقيق وظائف التمويل و الاستثمار و الاستغلال فهذا المنظور يعتمد على دراسة نشاط المؤسسة من خلال الموارد المالية و طريقة التصرف فيها لتمويل الاستخدامات.

فالتشخيص الوظيفي يحاول تخطي القصور الذي ظهر في تحليل (سيولة /استحقاق)،و ذلك عن طريق إعطاء معيار مغاير لترتيب عناصر الموارد و الاستخدامات يناسب المفهوم الجديد للمؤسسة.

B.المفهوم الوظيفي للمؤسسة :

أنها وحدة اقتصادية تتضمن ثلاث وظائف أساسية تتمثل في وظيفة الاستغلال و الاستثمار و التمويل مهمتها الرئيسية تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة، لذلك تجاوز هذا المفهوم فكرة الذمة المالية للمؤسسة، و فيما يلي نتطرق إلى هذه الوظائف الرئيسية باختصار:

.1وظيفة الاستغلال : من بين الركائز الأساسية لهذا التشخيص هي وظيفة الاستغلال وتحتل أهمية كبيرة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة،فهي تعبر عن النشاط الرئيسي و تحدد طبيعة المؤسسة، إن كانت صناعية أم تجارية أم خدمية أو مختلطة و تتجزأ هذه الوظيفة إلى المراحل التالية :

- مرحلة الشراء (التموين بالمواد الأولية و مستلزمات النشاط (مرحلة الامداد)).
- مرحلة التخزين الأولي
- مرحلة الانتاج أو التصنيع
- مرحلة تخزين المنتجات التامة و النصف مصنعة و غيرهما.
- مرحلة البيع و التوزيع

إن هذه الوظيفة تبين لنا الدورة القصيرة للاستغلال لأنها تعكس لنا عمليات الاستغلال المتعلقة بالشراء و الإنتاج و البيع و الذي يترتب عليها حقوق على الزبائن و ديونا اتجاه الموردين.

2.وظيفة الاستثمار : يرتكز الدور الأساسي لوظيفة الاستثمار في تزويد المؤسسة بكل أنواع تجهيزات الإنتاج و الاستثمارات اللازمة لممارسة كل أنواع الأنشطة الاستثمارية، و يكون ذلك بعد القيام بدراسات الجدوى لكل استثمار ثم بعد ذلك المفاضلة بين مجموعة من البدائل و اختيار البديل الأمثل الذي يحقق المردودية و الفعالية الاقتصادية القصوى، و تتكون عمليات وظيفة الاستثمار من عمليتين رئيسيين و هما :

–حيازة الاستثمار : و تعني اقتناء احتياجات المؤسسة من التجهيزات و المعدات و التي ينتج عن اقتنائها نفقات تسمى بالنفقات الاستثمارية (تكلفة الاقتناء و مختلف المصاريف الملحقة).

–التنازل عن الاستثمار : يمكن للمؤسسة أن تقوم بالتنازل عن الاستثمار وذلك لعدة أسباب منها نهاية العمر الافتراضي للاستثمار والذي يتمثل في مدة الاهتلاك المحاسبي، و تلجأ المؤسسة في بعض الأحيان إلى التنازل عن جزء من استثماراتها لكي تقلص احتياجاتها المالية و قد يكون ذلك بسبب ظروف مالية سيئة و كل هذا من اجل إنعاش الخزينة ضمن الحلول الداخلية المتاحة من أجل الخروج من حالة العسر المالي (العجز في الخزينة).

3.وظيفة التمويل: تعتبر وظيفة التمويل من أهم الوظائف الرئيسية و الأساسية في المؤسسة فهي ترتكز أساسا على تغطية الاحتياجات المالية للنشاط سواء تعلق الأمر بالاستثمار أو الاستغلال أو تعلق الأمر بالوظيفة المالية نفسها أو بالخزينة الإجمالية للمؤسسة و يمكن إبراز أهم المصادر الأساسية للتمويل فيما يلي :

–المصادر الداخلية : متعلقة بنشاط المؤسسة والمتمثلة في المداخيل الناتجة اساسا من مختلف المبيعات مطروحا منها النفقات المتعلقة بها إن التمويل الذي تحققه المؤسسة من المصادر الداخلية **يسمي قدرة التمويل الذاتي** المتشكل من الأرباح المحققة في الدورات السابقة و الاهتلاكات و المؤونات و التي تعتبر مصاريف مسجلة غير مستحقة دورها الرئيسي تعويض التآكل المادي و المعنوي في عناصر الأصول.

التمويل الذاتي : هو الموارد الناتجة عن الاستغلال والمخصصة للمؤسسة بعد توزيع الارباح على الشركاء.

قدرة التمويل الذاتي: هي مجموع المصادر الداخلية الممكن تخصيصها لعملية التمويل.

****حساب قدرة التمويل الذاتي (تحديد طريقتي حساب قدرة التمويل الذاتي)**

–المصادر الخارجية : عندما تكون المصادر الداخلية غير كافية و لا تغطي كل الاحتياجات تلجأ المؤسسة لمصادر التمويل الخارجية من أجل تلبية كل احتياجاتها المالية و أهم هذه المصادر ما يلي :

–اللجوء للبنوك و مختلف المؤسسات المالية من أجل الحصول على مختلف القروض.

– رفع رأس المال من خلال مساهمة الشركاء : و يعني ذلك فتح رأس مال المؤسسة للشراكة (إصدار أسهم للاكتتاب،و تقاسم الأرباح أو الخسائر).

–الاعانات المحصل عليها للإستثمارات.

C–الميزانية الوظيفية : هي أداة للتشخيص المالي تقيد فيها الموارد والاستخدامات بالقيمة الإجمالية لتدفقات الإيرادات والنفقات و ترتب فيها الموارد والاستخدامات حسب دورة التمويل والاستثمار والاستغلال.

1.مفهوم الميزانية الوظيفية : هي أداة او وسيلة إعلامية لطرق تمويل الاستخدامات المستقرة (الاستثمارات) ودورة الاستغلال، وهدفها هو تشخيص التوازن المالي للمؤسسة و ذلك استنادا إلى القاعدة الأساسية الذهبية للتحليل المالي " التوازن الادنى) والقائمة على التوفيق بين مدة الاستخدام ومدة استحقاق الدين، و يعني ذلك أن الاستثمارات طويلة الأجل يتعين تمويلها بموارد مستقرة،في حين يمكن تمويل الاستخدامات الجارية بموارد قصيرة الأجل.

وتعرف أيضا على أنها ترتيب لعناصر الميزانية المحاسبية بطريقة توضح الوضعية المالية للمؤسسة و بالتحديد توازنها أو اختلالها المالي و ذلك حسب مختلف الدورات (استغلال ،استثمار، وتمويل) التي تميز حياة المؤسسة.

إن هيكل الميزانية الوظيفية غير محدد بنصوص قانونية، و لكن تطبيقات التحليل المالي و النظريات المالية هي التي تحدد عمق و شكل الميزانية الوظيفية، هذه الأخيرة تهدف إلى تحليل نشاط المؤسسة تبعا لمختلف مراحل و أطوار العمليات فيها ومن جهة اخرى تهدف لتسهيل فهم عملية تسيير المؤسسة وهو ما يساعد على تتبع السياسة المالية المنتهجة.

2.بناء الميزانية الوظيفية : يعتبر تجزئة النشاط الأساسي للمؤسسة إلى وظائف أساسية من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهور مجموعة من التطبيقات على مستوى أدوات التحليل، فبعرض الأجزاء الكبرى للميزانية الوظيفية يمكن إظهار الأهمية المتعلقة بالاستخدامات و الموارد و الطريقة التي تغطي بها الموارد كل الاستخدامات و تتجزأ الميزانية الوظيفية إلى أربع مستويات :

1.2.مستوى الموارد الدائمة : ناتجة عن قرارات التمويل المتخذة من طرف المؤسسة في الأجل الطويل لأكثر من سنة وتتضمن :

–الاموال الخاصة : رأس المال خاص ، الاحتياطات، الاهتلاكات و المؤونات .....الخ

–الديون المالية طويلة و متوسطة الأجل.

بحيث تظهر الموارد الدائمة في الجانب العلوي لخصوم الميزانية الوظيفية.

2.2.مستوى الاستخدامات المستقرة : ناتجة عن قرارات الاستثمار طويل الأجل و هي مرتبطة بالموجودات الثابتة الإجمالية و تظهر في الجانب العلوي لأصول الميزانية الوظيفية.

3.2. مستوى الأصول الجارية : تتضمن القيمة الإجمالية للمخزونات حسابات الغير المدينة و النقديات

4.2. مستوى الخصوم الجارية :وهي في معظمها ديون غير مالية كديون الموردين و الحسابات الملحقة، ديون الاستغلال ....الخ.

ملاحظة:–مستوى كل من الموارد الدائمة و الاستخدامات المستقرة مرتبطان بالأجل الطويل

–مستوى كل من الأصول الجارية و الخصوم الجارية

3.شكل الميزانية الوظيفية لمؤسسة (x) بتاريخ N/12/31

الاستخدامات	المبالغ الاجمالية	الموارد	المبالغ الاجمالية
الاستخدامات المستقرة Es		**الموارد الدائمة Rd**	
(الأصول غير متداولة)		- رؤوس الأموال الخاصة	
- القيم الثابتة المعنوية		- الخصوم غير متداولة	
- القيم الثابتة المادية		- مخصصات الاهتلاك و المؤونات	
- القيم الثابتة في شكل امتياز		- الديون المتوسطة و الطويلة	
- القيم الثابتة الجاري انجازها			
- القيم الثابتة المالية			
- ضرائب مؤجلة الأصول			
استخدامات الاستغلال Eex		FRng	
- المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ		**موارد الاستغلال Rex**	
- حسابات الغير المدينة		- الخصوم المتداولة	
		- مستحقات المورد و ملحقاته	
استخدامات خارج الاستغلال Ehex		**موارد خارج الاستغلال Rhex**	
- العناصر غير المرتبطة مباشرة بدون الاستغلال		- العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال	
استخدامات الخزينة Et		**موارد الخزينة Rt**	
- الأصول المالية المتداولة باستثناء القيم المنقولة للتوظيف		- المساهمات البنكية	
		- قروض الخزينة	
مجموع الاستخدامات بالقيمة الاجمالية		مجموع الموارد بالقيمة الاجمالية	

4.محتوى الميزانية الوظيفية : تنقسم الميزانية الوظيفية إلى أربعة مستويات وهي :

1.4.الاستخدامات المستقرة ومستوى الموارد الدائمة: الاستخدامات المستقرة فتتكون من الاستثمارات بمختلف أنواعها وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة.أما الموارد الدائمة فتتكون من مصادر التمويل المتوسطة و طويلة الأجل (الأموال الخاصة والديون متوسطة وطويلة الأجل والاهتلاكات والمؤونات والنتائج المتراكمة والاحتياطات)،

2.4.مستوى استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال : وتتكون من احتياجات دورة الاستغلال المتعلقة بالنشاط الرئيسي الذي تزاوله المؤسسة (صناعي ،تجاري ، خدمي، ....الخ) وموارد تمويل هذه الاحتياجات.

حيث تتشكل استخدامات الاستغلال من المخزونات ،الزبائن و الحسابات الملحقة،حساب الموردون المدينون كضمانات الأغلفة و التسبيقات المقدمة، والرسم على القيمة المضافة(tva) للتحصيل ...الخ، أما موارد الاستغلال فتتشكل من ديون الموردين و الحسابات الملحقة، الزبائن الدائنون كضمانات الأغلفة ، و التسبيقات المحصلة من العملاء، والرسم على القيمة المضافة (tva) للدفع ....الخ.

3.4.مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال و الموارد خارج الاستغلال : هذا المستوى يبين كل الاحتياجات و الموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي و الرئيسي للمؤسسة أي تلك التدفقات ذات الطبيعة الاستثنائية.

فالبنسبة للاستخدامات خارج الاستغلال نجد مثلا حقوق التنازل عن التثبيتات و الحقوق تجاه الشركاء (رأس المال المكتتب غير المدفوع)، أما الموارد خارج الاستغلال فتضم على سبيل المثال : موردو القيم الثابتة ، ديون الشركاء، الضرائب على النتائج و الاشتراكات الاجتماعية للعمال ....الخ.

4.4. مستوى الخزينة : يتكون هذا المستوى من استخدامات الخزينة و مواردها ،الأولى تشمل المتاحات النقدية في خزائن المؤسسة و حساباها الجارية ، أما موارد الخزينة فتتمثل في الاعتمادات البنكية الخارجية.

ومن هنا يلاحظ أن عناصر الأصول في الميزانية الوظيفية تنقسم إلى الاستخدامات المستقرة و الاستخدامات الجارية، هذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى ثلاث مجموعات فرعية هي استخدامات الاستغلال (المخزونات وحقوق الاستغلال)، واستخدامات خارج الاستغلال (حقوق خارج الاستغلال) ،

و استخدامات الخزينة.

أما بالنسبة للموارد فإنها تتكون من الموارد الدائمة و التي تتشكل من الأموال الخاصة والديون المالية الطويلة، في حين يتمثل الجزء الآخر في الموارد المتداولة و التي تتكون هي الاخرى من ثلاث مجموعات فرعية تتمثل في موارد الاستغلال ، موارد خارج الاستغلال، وموارد الخزينة.

5. إعادة معالجة بعض العناصر اثناء إعداد الميزانية الوظيفية : من أجل إعداد الميزانية الوظيفية فإنه يتوجب إجراء عدد من التعديلات على بعض العناصر من بينها:

1.5.إعادة ترتيب بعض العناصر من داخل الميزانية :

1.1.5.الاهتلاكات و المؤونات : يتم تقييم الاستخدامات حسب قيمتها الاجمالية (الاصلية)، أما فيما يخص الاهتلاكات و المؤونات فيتم تحويلها إلى الموارد الدائمة حيث تضاف إلى الأموال الخاصة فهي أموال مدخرة ، لذلك تعتبر كمصدر للتمويل الذاتي يستخدم في تجديد الاستثمارات و تغطية الخسائر المحتملة ، و بالتالي تعالج الاهتلاكات والمؤونات كما يلي :

-اهتلاكات التثبيتات تضاف للاموال الخاصة

-مؤونات المخزونات تضاف للاموال الخاصة

-مؤونات الزبائن تضاف للاموال الخاصة

-مؤونات سندات المساهمة و سندات التوظيف تضاف للاموال الخاصة

2.1.5.التسبيقات على الاستثمارات : تضم ضمن الاستخدامات المستقرة

3.1.5.رأس المال غير المطلوب : يضم إلى الحقوق خارج الاستغلال

4.1.5.فوارق تحويل الأصول : تحذف فوارق تحويل الأصول و تضم إلى الحقوق الخاصة بها و التي تسترجع قيمتها الاصلية أي تضم إلى حقوق الاستغلال.

5.1.5.الارباح الموزعة على الشركاء : تعتبر في العادة ديون جارية (خارج الاستغلال) تدفع في الاجل القصير و لكن في بعض الاحيان يبقيها المساهمون تحت تصرف المؤسسة لمدة طويلة تفوق السنة من أجل توفير مورد إضافي للمؤسسة تمول به استخداماتها طويلة الأجل و في هذه الحالة يظهر حساب الشركاء مع الديون المالية.

6.1.5.أقساط القروض المنتظر تسديدها و التثبيتات المالية المنتظر تحصيلها : بالنسبة لأقساط القروض التي يحين موعد سدادها في الاجل القصير تعالج كما يلي

-يتم طرحها من الديون المالية و تضاف للموارد خارج الاستغلال

أما فيما يتعلق بالتثبيتات المنتظر تحولها إلى سيولة في الاجل القصير فيتم معالجتها كما يلي :

-يتم طرحها من التثبيتات المالية وتضاف إلى الاستخدامات خارج الاستغلال .

2.5.إعادة ترتيب بعض العناصر من خارج الميزانية : من أجل أن تكون الميزانية كاملة لابد من إعادة ترتيب بعض العناصر من خارج الميزانية وإدماجها في الميزانية الوظيفية.

1.2.5.التمويل الايجاري : الوسائل المستعملة من قبل المؤسسة و الممولة عن طريق عقد تمويل ايجاري كانت لا تظهر في الميزانية المحاسبية للمؤسسة و ذلك حسب(PCN) لأنها لا تعتبر ملكا لها طول مدة عقد التمويل الايجاري، في حين هذه الوسائل تم إدماجها في الميزانية المحاسبية حسب (SCF) وتظهر كذلك في الميزانية الوظيفية كونها ضرورية لسير نشاط المؤسسة، فالتمويل الايجاري يعتبر وسيلة للتمويل تعوض الاقتراض التقليدي و يتم إدماج عقد التمويل الايجاري في الميزانية الوظيفية على الشكل التالي :

-القيمة الاصلية للأصل يتم إضافتها إلى الاستخدامات المستقرة.

-ما يقابلها من أهتلاك متراكم المحسوب يتم إضافته إلى الموارد الخاصة الدائمة.

-ما يقابل الجزء غير المهتلك يتم إضافته إلى الديون المالية طويلة الأجل.

يسجل عقد الإيجار التمويلي في الأصول و يجعل إحدى حسابات القيم الثابتة مدينا (حساب فرعي رقم 21) و يقابله في الخصوم حساب الديون الخاص بهذا العقد (حساب 167 ديون على عقود الإيجار التمويلية في الجانب الدائن)، و عندما يتم تسديد الدفعات حسب الاتفاق يجعل حساب ديون عقود الإيجار التمويلية مدينا بمبلغ السداد و كذلك حساب المصاريف المالية يجعل مدينا، أو يسجل مثل عملية شراء على الحساب.

2.2.5.الأوراق التجارية المخصومة و غير المحصلة : عندما تكون المؤسسة في حاجة إلى سيولة يمكن لها خصم الأوراق التجارية التي تمتلكها تجاه الزبائن لدى البنك قبل موعد تحصيلها، و منه تعتبر حقا تم التخلي عنه و الحقوق التي تم التخلي عنها تختفي من الميزانية و لكن المؤسسة تبقى ملزمة بتعويض البنك في حالة إفلاس الزبون، و عليه يتم معالجة الأوراق المخصومة غير المحصلة كما يلي :

-تضاف قيمة الاوراق المخصومة إلى الأصول الجارية ضمن موارد الاستغلال(ح/الزبائن)

-وتضاف قيمة الأوراق المخصومة كذلك إلى الخصوم الجارية ضمن الاعتمادات الجارية للبنك

ومنه فالأوراق التجارية المخصومة قبل موعد استحقاقها تضاف إلى حساب الزبائن ضمن حقوق الاستغلال و بالمقابل ترتفع قيمة السلفات البنكية في جانب الخصوم بنفس المبلغ.

ثالثا : الوظيفة المالية : تعتبر الوظيفة المالية من بين أهم الوظائف في المؤسسات فلا يمكن للمؤسسة أن تقوم بأنشطتها المختلفة من إنتاج و تسويق و توزيع و بحث و تطوير .... دون أن توفر الأموال اللازمة لتمويل هذه النشاطات، و هذا مايوضح طبيعة العلاقات المتشابكة والتدخل الذي يربط الوظيفة المالية بمختلف الوظائف الأخرى و يبين صعوبة تحديد مجالها و نطاقها مقارنة بالوظائف الأخرى.

1.تعريف الوظيفة المالية : تعرف بأنها الوظيفة التي تهتم بتجميع الأموال الضرورية لتغطية احتياجات المؤسسة بهدف تحقيق الأهداف المسطرة و هذا بالتنسيق مع الوظائف الاخرى.

و تعرف بأنها مجموعة من المهام و الأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح والأقسام تهدف إلى إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية ،و الاستخدام الأمثل لها، فالوظيفة المالية هي عبارة عن الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة النقديات و تمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ماعليها من التزامات في الوقت المحدد باستخدام الأدوات المتاحة لها،فالوظيفة المالية تتجلى في المهام التي يقوم بها المسيرون الماليون من وضع لخطط التمويل للحصول على الموارد المالية و من ثمة استخدام هذه الموارد بطريقة تؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة باستخدام مختلف الأساليب والأدوات والتقنيات المتعارف عليها في المجال المالي .

2.أهمية الوظيفة المالية في المؤسسة : الوظيفة المالية هي تلك الإدارة المالية التي تهتم بتنظيم حركة الأموال أي التدفقات النقدية الداخلية و الخارجية اللازمة لتحقيق أهداف المشروع والوفاء بالالتزامات المالية التي عليه في الوقت المناسب من أجل عدم تعرض المشروع إلى عسر مالي، فالوظيفة المالية تحتوي على مجموعة من الوظائف المتعلقة بكل من التمويل والمحاسبة بكل أنواعها (التحليلية و والمالية)، إضافة إلى القرارات التمويلية والمؤشرات المالية والمراقبة الداخلية والإحصائيات وتسيير السيولة والمخاطر المالية بكل أنواعها فجميع هذه الوظائف موجودة ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة و يمكن إبراز أهمية الوظيفة المالية في النقاط الآتية:

- تسمح الوظيفة المالية بمراقبة التدفقات النقدية و تسييرها وذلك وفقا لقواعد و أسس التوازن المالي.
- تضمن الوظيفة المالية التمويل لمختلف نشاطات المؤسسة سواء بالقروض قصيرة الأجل أو المتوسطة أو الطويلة.
- تساهم الوظيفة المالية في مساعدة المسيرين الماليين في الإدارة العليا في رسم سياسة مالية تمكن من تنفيذ الخطط الموضوعة لا سيما فيما يخص امتلاك الأصول الثابتة.
- تساعد وتساهم الوظيفة المالية في رسم قواعد التخطيط المالي والموازنات التقديرية للمؤسسة ،كما تسهر على دفع المصاريف والنفقات وفي المقابل تقوم بتحصيل الحقوق والمستحقات.

3.أهداف الإدارة المالية : هناك العديد من الأهداف التي تسعى الإدارة المالية لتحقيقها، فالهدف الرئيسي لأي مؤسسة هو البقاء والنمو والازدهار ، ومن أجل أن تحقق المؤسسة هذا الهدف لابد لها أن تحقق أهدافا مساندة أخرى من أجل الوصول لتحقيق الهدف الرئيسي، ويمكن تحديد هذه الأهداف فيما يلي :

–تعظيم الأرباح : يعني تنظيم الأرباح الوصول لتحقيق مستوى ملائم من الأرباح، و هو المستوى الذي لا يقل على المستوى الذي تصل إليه المشاريع المماثلة (المؤسسات الأخرى) و التي تتعرض لنفس الظروف ونفس المخاطر، و يمكن الحكم على فاعلية القرارات في منشاة معينة من خلال حجم الأرباح المتحقق، لذلك تسعى دوما المؤسسات لتبني القرارات التي تؤدي إلى زيادة الأرباح وتجنب القرارات المؤدية لتقليل من الأرباح ويمكن قياس الأرباح بعدة طرق أبرزها:

- العائد على حقوق الملكية
- العائد على الموجودات
- الفرق بين النفقات و الايرادات
- العائد على الأموال المستثمرة
- الزيادة في المخرجات عن المدخلات.

و بالتالي فإن المؤسسات الاقتصادية تسعى لتحقيق أرباح ملائمة من أجل ضمان بقائها واستمراريتها، والسبب في أهمية تحقيق الأرباح كمعيار لاتخاذ القرارات لأنها تعبر عن مدى الاستغلال الاقتصادي لموجودات المؤسسة ، وبالتالي تعتبر معيارا ومقياسا للحكم على الأداء الاقتصادي.

–تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة : و يعني ذلك مضاعفة ثروة المؤسسة أو مضاعفة القيمة الصافية لها ، و تعظيم القيمة المالية للمؤسسة ناتج عن قراراتها الاستثمارية و التمويلية لأنها تؤثر بشكل كبير على العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرتبطة بالعائد و الشكل التالي يبين ذلك:

و يمكن التعبير عن مضاعفة القيمة السوقية للمؤسسة بتعظيم القيمة السوقية لسعر سهم المؤسسة في سوق الأوراق المالية ، و يعتبر هذا الهدف أكثر أهمية من تركيز المؤسسة على تعظيم الأرباح لأنه يأخذ بعين الاعتبار توقيت الحصول على التدفقات النقدية أي القيمة الزمنية للنقود و المخاطر المصاحبة لهذه التدفقات ،كما تجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين العائد و المخاطر هي علاقة طردية بحيث تزداد العوائد المتوقعة كلما زادت درجة المخاطر للحصول على هذا العائد.

– **تحقيق سيولة ملائمة** : السيولة تبين لنا مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الاجل المتوقعة و غير المتوقعة عند استحقاقها،و ذلك من خلال التدفق النقدي العادي الناتج عن مبيعاتها إضافة إلى ذلك تحصيل ذممها بالدرجة الأولى و الحصول على التمويل اللازم من مصادر أخرى بالدرجة الثانية، فقع على عاتق المدير المالي مسؤولية توفير سيولة كافية وملائمة للمشروع أي للمؤسسة من اجل مقابلة الالتزامات المالية التي عليها من أجل عدم تعرض المؤسسة لعسر مالي، و يمكن تعريف السيولة بما يلي :

- السيولة هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر.

- السيولة هي أن تتوفر الاموال عند الحاجة إليها.
- السيولة هي القدرة على توفير الاموال بكلفة معقولة من أجل مواجهة الالتزامات عند استحقاقها.

–الربحية : تعتبر الربحية هدف أساسي ورئيسي ورئيسي لجميع المؤسسات وأمر ضروري لبقائها واستمرارها و هدف يسعى إليه المستثمرون ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة ،و تعتبر ايضا وسيلة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استعمال الموارد الموجودة بحوزتها ، وتعمل المؤسسة على تحقيق الربحية من خلال القرارات المتعلقة بطريقة استخدام المؤسسة للموارد المتاحة مناجل اقتناء مختلف أنواع موجوداتها ، إضافة لقرار الاستثمار نجد قرار التمويل وهو القرار المتعلق بطريقة اختيار المصادر التي سيتم منخلالها الحصول على الأموال اللازمة للمؤسسة من أجل تمويل الاستثمار في موجوداتها.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن السيولة والربحية هدفين متلازمين ولكنهما متعارضان ووظيفة المسير المالي هو التوفيق بينهما بحيث ان تحقيق أحدهما سيكون على حساب التضحية بشيء من الآخر،فالربحية تستوجب استثمار الأموال في أصول أقل سيولة وذلك لارتفاع عائدا وهذا يتعارض مع هدف السيولة مما يعرض المنشاة لمخاطر عالية.

–النمو : يعتبر هذا الهدف بمثابة محصلة للأهداف السابقة زيادة على عوامل أخرى و هو ما يسمح للمؤسسة بالتوسع والاستمرار ويرتكز على مدى قدرة المؤسسة على تعظيمها للثروة انطلاقا من الأرباح المتراكمة التي تحققها.

4.**وظائف الإدارة المالية** : يمكن الإلمام بأهم الوظائف فيماي لي :

–التخطيط المالي :يعتبر التخطيط من أبرز وظائف الإدارة المالية لأنه هو الركيزة الأساسية، والتخطيط ليس وليد الساعة وانما عرف منذ القديم خصوصا اذا رجعنا لقصة سيدنا يوسف عليه السلم والذي اعتمد على عنصرين رئيسيين في التخطيط الأول و يتمثل في التنبؤ بما ستكون عليه الأحداث في المستقبل والثاني فهو تحديد الهدف المراد الوصول إليه.

ولقد عرفه " هينريفايول" بأنه محاولة التنبؤ بالمستقبل مع الاستعداد لهذا المستقبل و منه يمكن تعريف التخطيط بأنه عبارة عن عملية حساب للمستقبل و محاولة التنبؤ به ووضع الخطوط الرئيسية لمستقبل مالي مأمون،فأول مهام المدير المالي وضع خطط مالية ، لأي مشروع قائم هو بحاجة إلى المال للتشغيل و التوسع فلا يمكن معرفة حاجة هذا المشروع من المال إلا بعد عملية التخطيط و ذلك من خلال إعداد الموازنات التقديرية قصيرة الأمد و الطويلة و ذلك حسب طبيعة الوضعية ،بحيث يعتمد المسير المالي على العديد من أساليب التخطيط الحديثة والتي تتضمن حساب الدخل و المصاريف و التدفقات النقدية ورأس المال العام و الموازنة الرأسمالية و ذلك من اجل أن يحدد مسبقا حجم الأموال المطلوبة ومدتها.

–القيام بتنظيم الوظيفة المالية (الحصول على الأموال): يعتبر الحصول على الأموال من الوظائف الأساسية للإدارة المالية فتدبير الأموال كنشاط يبدأ ببداية المنشاة و يتواصل بتواصل نشاطها،فعندما ترغب المؤسسة في الحصول على الأموال اللازمة بواسطة إصدار الأسهم،يقوم المسير المالي بإعداد نشرة الإصدار من أجل تعريف المستثمرين بالمشروع،أما إذا أرادات المؤسسة الحصول على التمويل من البنوك فيقوم المسير المالي بإعداد المعلومات الاساسية عن النشاط الذي من أجله يطلب القرض مبينا فيه كيفية تسديده مع الفوائد ....الخ، ويمكن أن تقوم المؤسسة بطرح سندات يتم بيعها للجمهور مباشرة، وفي كل هذه الحالات تظهر لنا مهام المسير المالي في الحصول على الأموال و كيف أنه يأخذ بعين الاعتبار مصدر هذه الأموال و تكلفتها و المخاطر الناتجة عنها و محاولة الحصول على أحسن هذه المصادر.

–الرقابة المالية : تمكن الرقابة المالية من تقييم أداء المشروع و ذلك بمقارنة الأداء مع الخطط الموضوعة من أجل التعرف على الصعوبات التي تعترض هذه الخطط والقيام بحل هذه الصعوبات و حل الانحرافات و تصحيحها،وبالتالي فإن على المسير المالي أن يقوم بتصميم نظام للرقابة المالية يستطيع من خلاله مراجعة الاداء الفعلي مع الخطط الموضوعة عن طريق تقارير الأداء و التي تمكنه من اكتشاف الانحرافات و منه البحث عن أسباب حدوثها ثم معالجتها.

–استثمار الأموال (إدارة رأس المال) : إن الأموال الموجودة لدى اي مؤسسة تكون محدودة و تتميز بالندرة لذلك جاء الاهتمام باستعمال المال بالشكل الأمثل،و إذا ما أرادت المؤسسة النجاح لابد أن تستخدم هذه الأموال من أجل أن تعطي أعلى عائد ممكن و ذلك بأخذ بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بالعائد لذلك يتوجب على المسير المالي المقارنة بين العديد من البدائل مثل صرف الأموال على الأبحاث أو التطوير أو على عمالة إضافية أوشراء مخزون سلعي اوشراء آلات جديدة...إلخ، ومن هنا بدا استخدام المعايير الاستثمارية للمفاضلة بين البدائل المتاحة من أجل إمكانية قياسها على أسس علمية سليمة لذلك أصبح التركيز على إدارة الأصول من مهام الإدارة.

–قرارات توزيع الأرباح : تتضمن سياسات توزيع الأرباح تحديد النسبة التي سيتم دفعها نقدا للمساهمين والأرباح التي سيتم توزيعها على شكل اسهم مجانية وأيضا تتضمن المحافظة على استقرار معدلات التوزيع على المدى المتوسط والطويل.

ملخص:للإعداد وتحليل الميزانية الوظيفية

أولا: اعداد الميزانية الوظيفية

كيف يتم اعداد الميزانية الوظيفية بالاعتماد على الميزانية المحاسبية (الختامية) ؟ بالمبالغ الاجمالية لعناصرها المرتبة حسب الدورة الوظيفية [دورة وظيفية طويلة،ودورة وظيفية قصيرة]

الميزانية الوظيفية لمؤسسة (x) بتاريخ N/12/31

:الاستخدامات	المبالغ الاجمالية	النسبة	الموارد	المبالغ الاجمالية	النسبة
الاستخدامات المستقرة Es - -			**الموارد الدائمة (أو الثابتة) Rd** - الموارد الخاصة - الديون المالية		
الأصول المتداولة			**الخصوم المتداولة**		
استخدامات الاستغلال Eex			**موارد الاستغلال Rex**		
استخدامات خارج الاستغلال Ehex			**موارد خارج الاستغلال Rhex**		
استخدامات الخزينة(أو خزينة الأصول) Et			**موارد الخزينة(أو خزينة الخصوم) Rt**		
مجموع الاستخدامات بالقيمة الاجمالية			مجموع الموارد بالقيمة الاجمالية		

I.حانب الأصول:

1.الاستخدامات المستقرة Es =مجموع الأصول غير الجارية [ح/20 ،ح/21 ، ح/26]

2.الأصول المتداولة لإستخدامات الاستغلال =المخزونات +الزبائن+باقي المدينون (حسب المعطيات)

3.الأصول المتداولة للإستخدامات خارج لاستغلال =ح/486 (أعباء معاينة مسبق (حسب المعطيات) +ح/503 (الأسهم الأخرى والسندات المحولة حقا في الملكية) +ح/506 قسائم الخزينة.

4.خزينة الأصول =أموال الخزينة (+) [ح/512+ح/517 (ccp) +ح/531]

II. حانب الخصوم

1.الموارد الخاصة =مجموع رؤوس الأموال الخاصة +مجموع الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة +ح /15 مؤونات الاخطار والأعباء

2.الديون المالية= ح/164 الاقتراضات

3.الخصوم المتداولة =مجموع الخصوم

4.الخصوم المتداولة للإستغلال =باقي الموردون [ح/401 ،ح/403،ح/408]+باقي الضرائب(حسب المعطيات) +باقي الدائنون(حسب المعطيات)

5. الخصوم المتداولة خارج الإستغلال = ح/40 4 +ح/444 ضرائب على النتائج +ح/487 منتجات معاينة مسبقا حسب المعطيات)

6.خزينة الخصوم هي الخزينة السالبة[ح/519 مساهمات بنكية جارية أو السحب على المكشوف]

*النسب المؤية :تطبق العلاقة الثلاثية لجميع العناصر

أو نسبة العنصر = قيمة العنصر على مجموع الميزانية ×100

ثانيا: تحليل الميزانية الوظيفية

يتم تحليل الميزانية الوظيفية بالطرق الثلاثة التالية:

الطريقة الأولى : رأس مال العامل الصافي الاجمالي (FRng)

1.1 من أعلى الميزانية: رأس مال العامل الصافي الإجمالي (FRng) = الموارد الثابتة–الاستخدامات الثابتة

2.1 من أسفل الميزانية: رأس مال العامل الصافي الإجمالي (FRng) = أصول متداولة– خصوم متداولة

(FRng) أكبر من الصفر للمؤسسة فائض مالي يتم توجيهه لتمويل الأصول المتداولة أو دورة الاستغلال

*احتياجات رأس المال العامل (BFR) يقسم إلى نوعين:

احتياجات رأس المال العامل للإستغلال (BFR ex)= أصول متداولة للإستغلال– خصوم متداولة للإستغلال

احتياجات رأس المال العامل خارج الإستغلال (BFR hx)

= أصول متداولة خارج الاستغلال– خصوم متداولة خارج الإستغلال

BFR= BFR ex+ BFR hx

يكون: FRng أكبر من BFR

*الخزينة الصافية(TN) = خزينة الأصول– خزينة الخصوم

الخزينة الصافية(TN) أكبر من الصفر للمؤسسة وفرة مالية تواجه بها إلتزاماتها للديون قصيرة الاجل

FRng = BFR + TN

الطريقة الثانية :نسب الهيكل المالي:

1.نسبة تغطية (أو تمويل) الستخدامات = الموارد الثابتة تقسيم الاستخدامات الثابتة

تكون وضعية المؤسسة جيدة عندما تكون أكبر من الواحد. وجود توازن مالي هيكلي أو بمعني الموارد الثابتة تغطي جميع الاستخدامات الثابتة.

2.نسب التحرير المالي(أو نسب الاستدانة المالية) = الاستدانة المالية/ الموارد الخاصة

= (ديون مالية+خزينة الخصوم) /التمويل الخاص

يكون للمؤسسة وضعية جيدة عندما تكون أصغر من الواحد للمؤسسة اسغلالية مالية.

3.نسبة دوران (أو أهمية) احتياجات رأس مال العامل للإستغلال = BFR ex/CA

3. طريقة معدلات الدوران (أو نسب الدوران) [الزبائن ،الموردين، المخزون] ملخصة في الجدول التالي:

البيان	المتوسطات	سرعة الدوران	مدة الدوران	التعليق
الزبائن	[ح41 بداية المدة+ح/41 نهاية المدة –ح/419] ×100 تقسيم 2 [ح/411+ح/413+ح/416+ح/418]	1 V = المبيعات تقسيم متوسط الزبائن	360 أو12 تقسيم 1 V	مدة قصيرة
الموردين	[ح40 بداية المدة+ح/40 نهاية المدة –ح/409] ×100 تقسيم 2 [ح/401+ح/403+ح/404+ح408]	2 V = المشتريات السنوية تقسيم متوسط الموردين (ح/..38)	360 أو12 تقسيم 2 V	مدة طويلة
مخزون بضاعة	[مخ (ح/30) بداية المدة للبضاعة+مخ (ح/30) (ح/30) نهاية المدة للبضاعة] ×100 تقسيم 2	3 V = تكلفة شراء البضاعة المباعة (ح/600) تقسيم متوسط مخزون البضاعة	360 أو12 تقسيم 3 V	مدة قصيرة
مخزون مواد	[مخ (ح/31) بداية المدة للمواد+مخ(ح/31) نهاية المدة للمواد] ×100 تقسيم 2	4 V = تكلفة شراء المواد الأولية واللوازم (ح/601) تقسيم متوسط المواد	360 أو12 تقسيم 4 V	مدة قصيرة
مخزون منتجات	[مخ (ح/35) بداية المدة للمواد+مخ(ح/35) نهاية المدة للمواد] ×100 تقسيم 2	5 V = تكلفة انتاج المنتجات المباعة تقسيم متوسط المنتجات	360 أو12 تقسيم 5 V	مدة قصيرة

تنبيه :ح/600 تكلفة شراء البضاعة المباعة (إذا كان مجهول)

= مشتريات السنة +مصاريف الشراء+ مخ(1)للبضاعة– مخ(2) للبضاعة

ح/601 مواد أولية ولوازم مستعملة =مشتريات السنة للمواد واللوازم + مصاريف الشراء للمواد واللوازم +مخ (1) للموادواللوازم –مخ(2) النهائي للمواد واللوازم .

سؤال :متي تكون وضعية المؤسسة مثلي؟

نتعرف عن وضعية المؤسسة من خلال قواعد التوازن المالي الأمثل التالية:

القاعدة الأولى: FRng أكبر من الصفر للمؤسسة فائض مالي

القاعدة الثانية: TN أكبر من الصفر للمؤسسة وفرة نقد ية تواجبه بها المؤسسة التزاماتها

القاعدة الثالثة:نسبة تمويل أو تغطية الاستخدامات أكبر من الواحد للمؤسسة توازن مالي هيكلي (ليس لها اختلال)

القاعدة الرابعة:نسبة الاستدانة أصغر من الواحد استغلال مالي جيد الأفضل أقل من(0.5).

القاعدة الخامسة:مدة تحصيل الزبائ يجب ان تكون اقل من مدة تسديد ديون الموردين.

ملاحظة: في حالة عدم تحقق هذه القواعد يجب إعطاء حلول للمؤسسة حسب المعطيات.

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير السنة الأولى: ماستر تخصص أدارة مالية 2021/2020

سلسلة تطبيقات رقم 01،02

التمرين رقم01 :بتاريخ 01 أكتوبر 2016 قرر مستثمر إنشاء مؤسسة لبيع مواد البناء بالجملة، حيث قدم لمؤسسته من أمواله الخاصة مبلغ مقداره 8000.000.00 دج و اقترض من البنك مبلغ 2000.000.00دج ، استخدم 30% من المبلغ الاجمالي في شراء معدات نقل بكل الرسوم(% 17 tva) و 30% في شراء معدات مكتب بكل الرسوم (% 17 tva)، و 10% في شراء بضائع بكل الرسوم (% 17 tva)، و اشترى ما قيمته 500.000.00دج بضاعة بكل الرسوم (% 17 tva) لم يسدد ثمنها لصالح المورد (x) (الشراء على الحساب) و الباقي أودع ثلثه (3/1) في الصندوق و الثلثين (3/2) في البنك.

خلال الاشهر الموالية قام بالعمليات التالية:

في 10/15قام ببيع نصف البضائع بمبلغ 900.000 دج خارج الرسم (% 17 tva) بشيك بنكي رقم 212121

في 11/20 سسدد الضرائب والرسوم بشيك بنكي

في 12/25 سدد للمورد (x) مبلغ 500.000 دج بشيك بنكي.

المطلوب :

1. إعداد الميزانية الافتتاحية.
2. اعداد الميزانية الختامية في 2016/12/31

تمرين (2) من اجل اعداد الميزانية الوظيفية لمؤسسة صناعية " لإنتاج مواد البناء " إليك البيانات المحاسبية الخاصة بالأصول والخصوم في 2015/12/31 على النحو التالي:

ح/ 213مباني بمبلغ 2.500.000،ح/28213 اهتلاك المباني بمبلغ200.000دج ، ح/215معدات و أدوات صناعية بمبلغ 000 050 2دج،ح/28215 اهتلاك المعدات والادوات الصناعية بمبلغ . 150.000دج ح/355 منتجات تامة الصنع بمبلغ 950.000 دج ،ح/مؤونة تدني منتجات تامة الصنع بمبلغ 7000دج ، ح/411الزبائن و الحسابات الملحقة 650.000 دج ، ح/512 البنك 000 500 2 دج ،ح/101 رأس المال المدفوع 3.500.000 دج ،ح/120 نتيجة الدورة الصافية 1453000 دج ، ح/ 158مؤونة الاعباء و الخسائر: 350.000 دج ، ح/164 قروض بنكية 720.000 دج ، ح/401 الموردون و الحسابات الملحقة: 800.000 دج ،ح/اجور و ضرائب واجبة الدفع 850.000 دج ،ح/404 مورد القيم الثابتة : 170.000 دج ،ح/444 الدولة: ضرائب على النتائج:100.000 دج

المطلوب :

1– اعداد الميزانية المحاسبية

2– – اعداد الميزانية **ميزانية وظيفية**

3– تحليل الميزانية الوظيفية

التمرين رقم 03 :

اليك الميزانية المحاسبية للمؤسسة (x) للسنة المالية المقفلة في 2019/12/31

ر/ح	الأصول	القيمة الاجمالية	الاهتلاكات .م.تدني القيمة	القيمة المحاسبية N
2	الأصول غير المتداولة			
20	القيم الثابتة المعنوية			
204	برمجيات المعلومات و ماشابهها	129000	60000	132000
212	بنايات	500000	40000	460000
215	منشآت تقنية	600000	237500	362500
2182	معدات نقل	300000	72000	228000
26	المساهمات	160000	40000	120000
	مجموع الاصول غير المتداولة (1)	1752000	449500	1302500
5/4/3	الاصول المتداولة			
03	المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ			
31	المواد الاولية و اللوازم	380000	60000	320000
32	تموينات اخرى	170000	-	170000
355	المنتجات المصنعة	520000	55000	465000
04	حسابات الغير			
409	الموردون المدينون	12000	-	12000
411	الزبائن	104720	-	104720
416	الزبائن المشكوك فيهم	54740	24000	30740
486	الأعباء المعاينة مسبقا	25040	-	25040
05	الاصول المالية المتداولة			
503	الأسهم الاخرى	252000	-	252000
512	البنوك و المؤسسات المالية، و ما يماثلها	450000	34000	416000
531	الصندوق	148000	-	148000
	مجموع الاصول المتداولة (2)	2116500	173000	1943500
	المجموع العام للأصول(1)+ (2)	3868500	622500	3246000

د/ح	الخصوم	مبالغ السنة الجارية N
01	**رؤوس الاموال الخاصة**	
101	رأس المال الخاص	2000000
120	نتيجة السنة المالية	81000
	مجموع الأموال الخاصة (1)	2081000
	الخصوم غير الجارية	
151	مؤونات لالأخطار-الخصوم غير الجارية	80000
158	مؤونات للأعباء-الخصوم غير الجارية	120000
164	لاقتراضات و الديون المماثلة	200000
	مجموع الخصوم غير الجارية (2)	400000
	الخصوم الجارية	
104	الموردون و الحسابات الملحقة	300000
404	موردو التثبيتات	250000
408	مرورد الفواتير	26000
419	الزبائن الدائنون	12000
444	الدولة-ضرائب على النتائج	19000
487	منتجات معاينة مسبقا	78000
519	مساهمات بنكية	80000
	مجموع الخصوم المتداولة (3)	765000
	المجموع العام للخصوم (1)+(2)+(3)	3246000

معلومات إضافية:

-مبلغ 12040 دج من الاعباءالمعاينة مسبقا يتعلق بالاسغلال

-المنتجات المعاينة مسبقا لاتتعلق بالنشاط العادي للمؤسسة

-تمثل المساهمات البنكية-حالة السحب على المكشوف-

المطلوب: 1.اعداد الميزانية الوظيفية

2.حلل الميزانية الوظيفية 2.1 راس مال العامل 2.2. نسب الهيكل المالي

المحاضرة الرابعة ،الخامسة ،والسادسة

الفصل الثالث،الرابع ،والخامس

–أخر محاضرة هي السادسة –

يتبعها السلسلة رقم 03،04 الأسبوع القادم

تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام الجداول

I.التشخيص المالي من خلال جدول التمويل"جدول الموارد والاستخدامات":

يعد جدول التمويل من التقنيات والوثائق التي يتم الاعتماد عليها في التشخيص المالي للمؤسسة و أول خطوة تحسيسية لأدوات التحليل المالي الساكن، كما يعتمد علية في ترجمة السياسة المالية بالمؤسسة خلال كل دورة مالية فهو يوضح التغيرات في رأس المال العامل الصافي (FRng)، ومصدر هذه التغيرات لذلك يعتبر هذا الجدول من الآليات التي يتم الاعتماد عليها في التشخيص المالي . فبدلا من الاعتماد على الميزانية المحاسبية وجدول النتائج، جاء هذا النوع من التحليل ليطور التصور الساكن للتحليل المالي ويعطي صورة أوضح عن الوضعية المالية من خلال تبيان الحركات المالية لكل دورة مالية على حدى، وبالتالي تجاوز التحليل الساكن الذي يحلل الوضع المالي بناء على الحركة المالية في لحظة زمنية واحدة وهي تاريخ إقفال الميزانية المحاسبية في نهاية الدورة .

وظهر بذلك مفهوم الاستخدامات والموارد من خلال حساب التغيرات في عناصر المعادلة الأساسية للخزينة، حيث يمكن أن يكون المورد استخداما والاستخدام موردا تبعا لحالة كل عنصر، فالانخفاض في الاستخدام يعتبر موردا داخليا للمؤسسة مثل التنازل عن الاستثمارات، و الارتفاع في المورد يترجم كزيادة في الاستخدامات مثل اللجوء إلى الاستدانة التي هي زيادة في الموارد تظهر على شكل ارتفاع في الاستخدامات، كما أن الانخفاض في الموارد يعد استخداما مثل تسديد القروض و توزيع الأرباح ...الخ، على هذا الأساس ينقسم جدول التمويل إلى :

القسم الأول : ويعبر عن **التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي** ويدرس التوازن المالي الطويل الأجل حيث يبين استخدامات الدورة مثل حيازة الاستثمارات ، تسديد الديون،توزيع الأرباح من جهة و الموارد من جهة أخرى و تتضمن الرفع في رأس المال، القدرة على التمويل الذاتي، القروض الجديدة ،التنازل عن الاستثمارات..الخ.

القسم الثاني: ويعبر عن التغيرات **في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي والخزينة الصافية الإجمالية**، حيث يظهر موارد دورة الاستغلال وخارج الاستغلال واستخداماتها، كما يمكن للمحلل المال عن طريق القسم الأول من الجدول والتغيرات في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي تحديد التغيرات في الخزينة الصافية الإجمالية من خلال تحديد مواردها واستخداماتها للدورة الحالية.

1.مفهوم جدول التمويل:يعرف جدول التمويل بأنه قائمة مالية توضح حركة الأموال خلال فترة زمنية معينة حيث يبين لنا الاستخدامات والموارد الجديدة للدورة بمعنى احتياجات التمويل التي تظهر خلال الدورة ووسائل التمويل المستخدمة لذلك.

اذ يظهر جدول التمويل مصادر الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة و الاستخدامات التي وجهت إليها هذه الأموال خلال نفس الفترة كما يوضح أيضا التأثير النهائي لمختلف العمليات المحققة على خزينة المؤسسة.

2.أهداف جدول التمويل

يسمح جدول التمويل بمعرفة الآلية التي واجهت بها المؤسسة احتياجاتها للتمويل خلال فترة زمنية معينة، ويمكن تلخيص أهم أهداف جدول التمويل فيما يلي :

-القيام بتحليل التغيرات التي تطرأ على ذمة المؤسسة والمتمثلة في كل الحركات المحاسبية

-تحليل العمليات التي قامت بها المؤسسة والقيام بإظهار تأثيرها على الخزينة

-إحصاء الاستخدامات الجديدة و الموارد الجديدة التي استفادت منها المؤسسة خلال الدورة

-التعرف على نسبة الطاقة التمويلية الذاتية مقابل مجموع الموارد

-التعرف على نسبة التمويل الذاتي مقابل الديون المالية

-تحليلي السياسة التمويلية للمؤسسة من أجل تعزيز نقاط القوة وتجاوز نقاط الضعف من أجل رفع المردودية.

-تقييم نجاعة سياسات التمويل و الاستثمار وتقدير انعكاساتها على مستقبل المؤسسة وتتبع التغير في رأس المال العامل والقيام بتفسيره.

-يساعد جدول التمويل على اتخاذ القرارات الخاصة ببرامج المؤسسة واحتياجات المؤسسة.

3.إعداد وتكوين جدول التمويل :من أجل إعداد جدول التمويل يجب توفر ميزانيتين متتاليتين بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج وبعض الجداول التي يتم نشرها ضمن الملاحق ، كجدول الاستثماراتللدورة N ، جدول الاهتلاكات للدورة N،جدول المؤونات و نواقص القيمة للدورة N، حيث يتم حساب التغيرات في كل البنود وذلك سواء بالزيادة او بالنقصان، بحيث يتم تصنيف هذه التغيرات إلى موارد واستخدامات، فالمخطط المحاسبي العام PCGيعرف جدول التمويل بأنه جدول للاستخدامات والموارد والذي يفسر تغيرات الذمة المالية خلال الدورة المرجعية.

فهو يسمح بإظهار التغيرات الحاصلة في الاستخدامات والموارد وذلك من أجل تفسير كيفية تكوين رأس المال العامل الصافي وطريقة استعمال هذا التغير[1].

فجدول التمويل حسب المخطط المحاسبي العام PCG يتكون من **جدولين** وهما :

الجدول الأول : يوضح هذا الجدول التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRN_G) والعناصر التي كانت سببا في هذا التغير، بحيث يرتبط بالجزء العلوي من الميزانية ويتكون من جزئين وهما :

- الموارد الدائمة التي تحصلت عليها المؤسسة خلال الدورة المالية.
- الاستخدامات الثابتة (المستقرة) التي كونتها المؤسسة في الدورة نفسها.

وعليه نلاحظ أن هذا الجدول مخصص لموارد واستخدامات الدورة الطويلة الأجل، ومن أجل إعداد قائمة الموارد والاستخدامات يتم الاعتماد على المراحل التالية :

أ- المرحلة الأولى : رصد التغيرات في بنود الميزانية التي حدثت خلال فترة زمنية معينة.

ب- المرحلة الثانية: تصنيف التغيرات التي حدثت إلى موارد واستخدامات استنادا للقاعدة التالية :

كل زيادة في عناصر الاستخدامات المستقرة أو نقصان في الموارد الدائمة تعتبر استخدام ، وكل زيادة في الأموال الدائمة وكل نقصان في عناصر الأصول الثابتة تعتبر مورد، كما يجب إظهار التمويل الذاتي خلال تلك الفترة كعنصر أساسي في تمويل المؤسسة، حسب ما يظهره الجدول الموالي :

الاستخدامات	الموارد
- نقص في الخصوم - زيادة في الاصول	- زيادة في الخصوم - نقص في الأصول

والجدول الموالي يوضح لنا محتوى القسم الأول من جدول التمويل :

جدول رقم 01 : القسم الأول من جدول التمويل " التمويل متوسط وطويل الأجل"

الاستخدامات المستقرة	الموارد الدائمة
- حيازة تثبيتات جديدة - مصاريف موزعة على عدة سنوات - تسديد الديون المالية - انخفاض رأس المال - توزيع الأرباح	- القدرة على تمويل الذاتي CAF - التنازل أو الانخفاض في عناصر التثبيتات - رفع رأس المال أو المساهمات - الحصول على ديون مالية
التغيير في الاستخدامات المستقرة	- التغيير في الموارد المستقرة +
FRng----------→	Δ ----------← +

إن القسم الأول من جدول التمويل يهدف إلى تقييم التغير في رأس المال العامل الوظيفي وبالتالي فهو يعبر عن سياسة التمويل وسياسة الاستثمار المنتهجة من طرف المؤسسة، وعندما يكون هذا التغير موجبا فهذا معناه أن نشاط الدورة نتج عنه مورد صافي، في المقابل عندما يكون هذا التغير سالب فهذا معناه أن نشاط الدورة نتج عنه استخدام صافي.

جـ– شرح مكونات محتوى القسم الأول من جدول التمويل :

جـ–1– الموارد الدائمة : تتكون الموارد الدائمة من العناصر التالية :

* **القدرة على التمويل الذاتي :** تعرف بأنها الطاقة التمويلية الذاتية، فهي عبارة عن مورد داخلي ناتج عن العمليات المسجلة من مداخيل مالية ونواتج خلال دورة معينة، فالقدرة على التمويل الذاتي تبين لنا قدرة المؤسسة على تمويل استثمارات جديدة اعتمادا على مواردها المالية الذاتية و تحسب CAF من خلال العلاقة التالية :

جـ–1–1.القدرة على التمويل الذاتي بحيث:

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاك + والمؤونات وخسائر القيمة – الاسترجاع في خسائر القيمة والمؤونات + ق م ص للتثبيتات المتنازل عنها – سعر التنازل للتثبيتات المتنازل عنها – القسط المحول من إعانات الاستثمار لنتيجة الدورة

وما تجدر إليه الإشارة أن القدرة على التمويل الذاتي يتم حسابها بعدة طرق ومن بينها الطريقة المعتمدة في نموذج PCG82 ويتم حسابها كما يلي :

القدرة على التمويل الذاتي = نتيجة الدورة الصافية + مخصصات الاهتلاكات + مخصصات المؤونات– استرجاع المؤونات + أو – فائض أو نقص قيمة التنازل عن الاستثمارات

ج–1–2.التنازل أو الانخفاض في عناصر التثبيتات : إن التنازل عن التثبيتات الملموسة وغير الملموسة والمالية تعتبر موارد دائمة ويتم احتسابها بسعر التنازل في جدول التمويل بحيث يتم الاعتماد على جداول الاستثمارات من أجل الحصول على كل المعطيات المتعلقة بعملية التنازل،إضافة إلى ذلك يتم اعتبار انخفاض الاستثمارات المالية و الخاصة بالاسترجاع المحصل عن الحقوق المتعلقة بالمساهمات و الإقراض و الودائع والكفالات كمورد دائم.

ج–1–3.رفع الأموال الخاصة : تعتبر هذه الوسيلة من الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسة في الحصول على أموال جديدة ويكون ذلك بواسطة قيام المؤسسة بطرح أسهم للاكتتاب من قبل الجمهور في السوق المالي، فهذه الآلية تمكن المؤسسة من رفع رأس مالها خصوصا إذا كانت تحقق أرباح معتبرة وهو الشيء الذي يجعل الأفراد يقبلون بشكل كبير للاكتتاب في أسهمها، وهناك آلية أخرى يتم من خلالها الرفع في الأموال الخاصة وهي إعانات الاستثمارات و التي تتلقاها المؤسسة خلال الدورة المالية بحيث يتم تسجيل هذه الإعانات كمورد وذلك بقيمتها الإجمالية.

ج–1–4.الزيادة في الديون المالية : وتتمثل في الديون الجديدة التي تتحصل عليها المؤسسة خلال الدورة المالية والتي تتعدى درجة استحقاقها السنة، ويتم استثناء الاعتمادات البنكية الجارية.

ج–2– الاستخدامات المستقرة : وتتكون من العناصر التالية :

- **حيازة تثبيتات جديدة** : قد تشمل العملية حيازة التثبيتات الملموسة أو غير ملموسة أو التثبيتات المالية والتي يتم تسجيلها بالقيم الإجمالية خلال الدورة ويتم حسابها اعتمادا على معطيات حركة الاستثمارات أو بالعلاقة التالية :

***مشتريات الاستثمارات = الاستثمارات الصافية + حصص الاهتلاكات للدورة + القيمة الباقية للتنازل عن الاستثمارات**

- **المصاريف الموزعة على عدة سنوات** : وهي عبارة عن المصاريف التي يتم توزيعها على السنوات الخمس القادمة فهي تؤدي دور الاهتلاكات في تخفيض المصاريف الحالية وزيادة النتيجة ويتم حسابها من خلال الميزانية والمعلومات المحابية المتممة لها.
- **تخفيض الأموال الخاصة** : أي التخفيض في رأس مال الشركة وقد يكون ذلك من خلال تخلي المساهم عن أسهم المؤسسة وبالتحديد عندما تكون المؤسسة في وضعية مالية غير جيدة أو عندما يتخذ قرار بإعادة هيكلتها.
- **تسديد الديون** : وهذه العملية خاصة بتسديد مختلف القروض البنكية و القروض الخاصة بعقود الإيجار التمويلي ما عدا الاعتمادات البنكية الجارية ويمكن حسابها من خلال العلاقة التالية : **ديون الدورة الحالية = ديون الدورة السابقة + الارتفاع في الديون – التسديد**
- **توزيع الأرباح** : وتخص الأرباح خلال الدورة N-1 والتي يتم توزيعها خلال الدورة N، فالأرباح المحتجزة تعبر عن مقدار ما وزعته المؤسسة على شركائها أو مساهميها أو عمالها من أرباح تحققت خلال الدورة المالية السابقة ، و يمكن أن تحسب الأرباح الموزعة حسب العلاقة التالية :

الأرباح الموزعة = نتيجة الدورة السابقة – الارتفاع في الاحتياطات أو تحسب بالعلاقة التالية :

الأرباح الموزعة = الأرباح الصافية للدورة N-1 + الترحيل من جديد للدورة N-1– الاحتياطات الجديدة – الترحيل من جديد للدورة N

الجدول الثاني : يبين الجدول الثاني أي القسم الثاني من جدول التمويل التغيرات في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي والخزينة الصافية الإجمالية، فهو يبين لنا موارد دورة الاستغلال وخارج الاستغلال واستخداماتها ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم 02 الموالي :

التغيرات في رأس المال العامل الصافي الاجمالي ΔFRhg			
- التغير في عناصر الاستغلال : ▪ التغير في استخدامات الاستغلال ▪ التغير في موارد الاستغلال	الاحتياجات 1	الموارد 2	الرصيد 3= (2)–(1)
ΔBFRex (a)			
- التغير في العناصر خارج الاستغلال ▪ التغير في المدينين الآخرين ▪ التغير في الدائنين الآخرين			
ΔBFRhex (b)			
ΔBFRG (c=a+b)			
- تغيرات الخزينة ▪ التغير في الاستخدامات ▪ التغير في الموارد			
ΔTN (d)			
ΔFRng (c+d)			

يوضح لنا القسم الثاني من جدول التمويل التغير في رأس المال العامل من أسفل الميزانية فهو يبين لنا التغيرات في عناصر الاستغلال والتغير في عناصر خارج الاستغلال والتغير في الخزينة الصافية، حيث يتمثل الهدف من إعداد جدول التمويل من أسفل الميزانية في التعرف على كيفية تخصيص التغير في رأس المال العامل الوظيفي، حيث أنه يمكن من مراقبة كيفية استغلال رأس المال العامل الوظيفي على مستوى حسابات أصول وخصوم الاستغلال.

فهذا الجزء يبين لنا التغيرات في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي و تأثير هذا التغير على الخزينة الصافية الإجمالية.

أ- **التغير في عناصر الاستغلال** : ينتج عن هذه التغيرات التغير في الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال والذي نعبر عنه بـ ΔBFRex ، والتغير في عناصر الاستغلال تعني الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال في الدورة الجارية والتي تنتج عن التباعد الزمني بين آجال التسديد و آجال الدفع والتي يتم حسابها عن طريق الفرق بين الاستخدامات والموارد وفق العلاقة التالية:

$$\Delta BFRex = \Delta Eex - \Delta Rex$$

ب–**التغير في العناصر خارج الاستغلال** : ينتج عن التغير في الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال والذي يعبر عنه بـ ΔBFRhex ، فالتغير في العناصر خارج الاستغلال تتمثل في الاحتياجات المالية التي تنشأ عن الأنشطة غير الأساسية و الأنشطة التي يكون لها طابع استثنائي، ويتم حساب هذا التغير من خلال العلاقة التالية :

$$\Delta BFRhex = \Delta Ehex - \Delta Rhex$$

ج– **التغير في عناصر الخزينة** : يحسب هذا التغير من خلال الفرق بين التغير في موارد الخزينة والتغير في استخدامات الخزينة ويحسب بالعلاقة التالية :

$$\Delta TN = \Delta Et - \Delta Rt$$

ومن خلال قيمة الأرصدة السابقة يتم حساب التغير في رأس المال العامل من أسفل الميزانية وفقا للعلاقة التالية : $\Delta FRng =$

$$\Delta BFRex + \Delta BFRhex + \Delta TN$$

ملخص :التشخيص من خلال جدول التمويل:ترتكز عملية تشخيص جدول التمويل على التغيرات التي تمس رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية ويكون ذلك من خلال مقارنة الميزانيات المتتالية للمؤسسة، ويمكن تشخيص هذه المؤشرات كما يلي :

1.تغيرات رأس المال العامل الإجمالي$\Delta FRng$: قد يكون التغير في رأس المال العامل الإجمالي موجبا أو سالبا

1.1.تغير رأس المال العامل الإجمالي الموجب : عندما يكون $\Delta FRng$ موجبا يكون $FRng$ لميزانية السنة الحالية (N) قد عرف ارتفاعا بالمقارنة مع السنة السابقة (N-1)، وقد يكون ذلك راجع لزيادة موارد المؤسسة مقارنة باستخداماتها، ومن أبرز العناصر الأساسية التي تؤدي لزيادة الموارد هي الزيادة في قدرة التمويل الذاتي أو الزيادة في الأموال الخاصة أو الزيادة في الديون المتوسطة والطويلة، كما قد يكون سبب الزيادة هو التنازل عن الاستثمارات مثلا، وتعتبر هذه الحالة جيدة بالنسبة للمؤسسة لأنه من خلال هذا المؤشر يمكن لها تغطية كل احتياجاتها.

2.1.تغير رأس المال العامل الإجمالي السالب : في هذه الحالة يكون $FRng$للسنة السابقة (N-1) أكبر من $FRng$ للسنة (N)، وهذا الانخفاض قد يكون سببه هو انخفاض في الأموال الخاصة أو انخفاض في الديون المتوسطة وطويلة الأجل بسبب قيام المؤسسة بتسديد ديونها، أما الحالة الأخرى التي تؤدي لانخفاض رأس المال العامل الإجمالي فهي عملية شراء التثبيتات خصوصا الجديدة، وتعتبر هذه الحالة غير جيدة بالنسبة للمؤسسة لأنها تؤثر على الوضعية المالية لها حيث لا يكون بمقدورها مواجهة احتياجاتها المالية المستقبلية.

2.تغيرات احتياجات رأس المال العامل :قد يكون هذا التغير بدوره إما موجبا و إما سالبا

1.2.تغير احتياجات رأس المال العامل الموجب:عندما يكون $\Delta BFRng$ **موجبا يدل ذلك على أن احتياجات الدورة لميزانية السنة** (N) أكبر من احتياجات الدورة لميزانية السنة (N-1)،حيث قد يكون بسبب انخفاض في سرعة دوران الموردين أو الزيادة في سرعة دوران الزبائن وكلاهما يؤثر على زيادة وارتفاع الموارد الدورية للمؤسسة.

2.2.تغير احتياجات رأس المال العامل السالب :وهو مايعني أن احتياجات الدورة لميزانية السنة (N) أقل من احتياجات الدورة للسنة(N-1)، وقد يكون ذلك بسبب قيام المؤسسة بتحصيل مستحقاتها من الغير بأسرع وقت من أجل تسديد التزاماتها في الوقت المحدد.

3.تغيرات الخزينة الصافية :هناك حالتين للخزينة الصافية يتحكم فيهما التغير في $FRng$ والتغير في $BFRng$

1.3.تغير الخزينة الموجب : وهو ما يعني أن التغير في رأس المال العامل أكبر من التغير في احتياجات رأس المال العامل لذلك تكون ΔTN موجبة وهي حالة جيدة للمؤسسة، ذلك بسبب الزيادة في القيم المتاحة أو النقص في قيمة التسبيقات البنكية

2.3.تغير الخزينة السالب : يبين أن $\Delta FRng$ أقل من $\Delta BFRng$ وهو ما يدل على انخفاض في الخزينة الصافية وقد يكون ذلك بسبب زيادة في قيمة التسبيقات البنكية أو انخفاض في قيمة المتاحات النقدية وهو المؤشر الذي يقيس لنا تطور سيولة المؤسسة من خلال العلاقة : $\Delta FRng = \Delta BFRng + \Delta TN$

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الدراسة الدقيقة لجدول التمويل يزود المشخص المالي بمعلومات ضرورية وهامة والتي لا يمكن الحصول عليها من القوائم المالية الأخرى، فجدول التمويل يوضح للمشخص المالي النقاط التالية :

- نسبة الطاقة التمويلية الذاتية مقابل مجموع الموارد الدائمة
- مدى كفاية الطاقة التمويلية الذاتية من أجل توزيع الأرباح للمساهمين والوفاء بالالتزامات.
- الطرق التي تستخدمها المؤسسة لمواجهة التزاماتها ومدى تأثيرها على الإنتاجية والمردودية
- الحكم على السياسة التمويلية للمؤسسة والقيام بالمقارنة بين نسبة التمويل الذاتي والديون المالية

وبشكل عام فإن الهدف الأساسي لجدول التمويل هو تقييم نجاعة سياسة التمويل والاستثمار وتقدير انعكاساتها على مستقبل المؤسسة وتتبع التغير في رأس المال العامل.

II.حساب النتائج

حساب النتائج هو عبارة عن قائمة مالية لملخص للأعباء و الإيرادات التي حققتها المؤسسة خلال الدورة المالية، و الفارق بينهما يعطينا نتيجة الدورة، كمايستخدم حساب النتائج لتحديد الأرصدة الوسيطة للتسيير وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي الذي يعتمد على نوعين من حساب النتائج

1. أنواع حساب النتائج

– **حساب النتائج حسب الطبيعة** وفيه يصنف النظام المحاسبي المالي الأعباء حسب طبيعتها في الصنف(6) المتمثلة في المشتريات المستهلكة، الخدمات الخارجية، الخدمات الخارجية الأخرى، أعباء المستخدمين...إلخ.

– **حساب النتائج حسب الوظيفة** :يستخدم لقياس و تحديد مدى مساهمة المصالح المختلفة للمؤسسة (الشراء، الإنتاج....) **في تكوين النتائج، وفيه يتم إعادة ترتيب الاعباء** حسب " الوظائف" أي وفقا لتقسيم مصالح و أنشطة المؤسسة إلى مجموعة أخرى من الأجزاء تمارس أنشطة مختلفة تساهم في تحقيق مهام معينة مثل : الشراء الانتاج....إلخ.

كما يبين جدول حسابات النتائج مختلف مستويات النتائج أي ما يعرف بالتحليل الاقتصادي للنتيجة

وهو مايوضحه الشكل(7-1) الموالي :

الشكل التحليل الاقتصادي للنتيجة

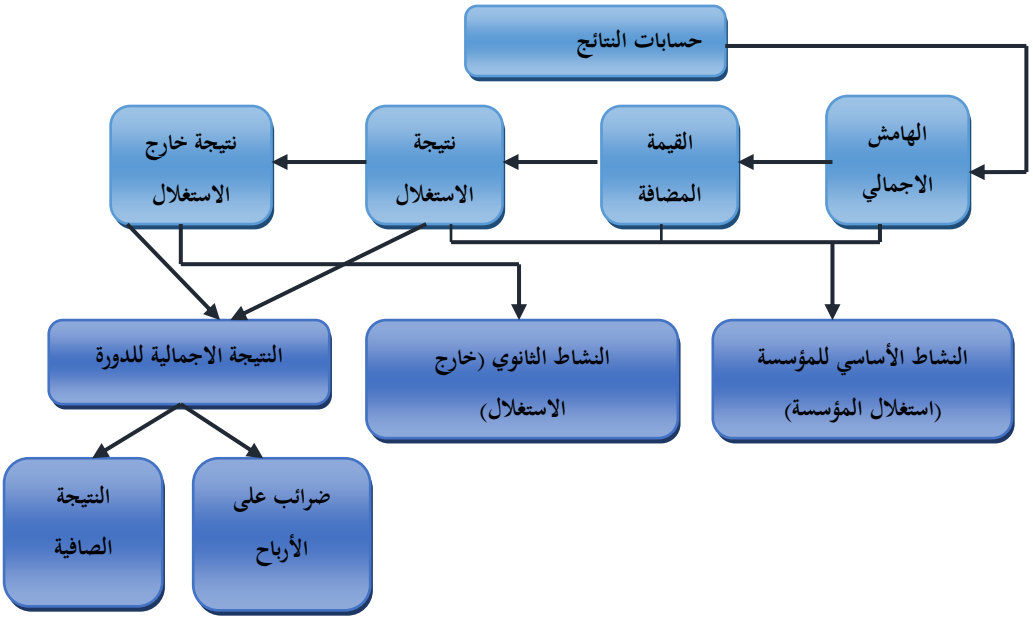

2.حساب النتائج حسب الطبيعة :

1.2.شكل حسابات النتائج حسب الطبيعة : يقدم لنا جدول حساب النتائج تحليلا للأعباء حسب الطبيعة فهو يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية، حيث يضم الحسابات الخاصة بالايرادات و الأعباء التي يتم تصنيفها و عرضها حسب طبيعتها، و يبين لشكل الموالي نموذج حساب النتائج حسب الطبيعة.

حساب النتائج (حسب الطبيعة)

رقم الحساب	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن	ملاحظة	أرصدة الدورة السابقة N-1
70	رقم الأعمال		×		
72	التغير في المخزون		×		
73	الانتاج المثبت		×		
74	إعانات الاستغلال		×		
	انتاج السنة المالية -1-		×		
60	المشتريات المستهلكة	×			
61 و 62	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الاخرى	×			
	استهلاك السنة المالية -2-	××			
	القيمة المضافة للاستغلال (3=1-2)		××		
63	أعباء المستخدمين	×			

64	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة	×			
	الفائض الاجمالي عن الاستغلال –4–		××		
75	الايرادات العملياتية الأخرى		×		
65	الاعباء العملياتية الاخرى	×			
68	المخصصات للاهتلاكات و	×			
78	المؤونات		×		
	الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات				
	النتيجة العملياتية –5–		××		
76	الايرادات المالية		×		
66	الأعباء المالية	×			
	النتيجة المالية –6–		××		
	النتيجة العادية قبل الضريبة (6+5=7)		××		
695-	الضرائب المستحقة على النتيجة	×			
698	العادية	×			
692-	الضرائب المؤجلة على النتيجة				
693	العادية				
	مجموع ايرادات الانشطة العادية		×		
	مجموع أعباء الأنشطة العادية	×			
	النتيجة الصافية للأنشطة العادية –8–		××		
77	العناصر غير العادية– الايرادات		×		
67	العناصر غير العادية– الأعباء	×			
	النتيجة غير العادية –9–		××		
	النتيجة الصافية للسنة المالية –10–		××		

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة يوم الاربعاء 28 ربيع الأول عام 1430م الموافق لـ25مارس2009.

2.1. نسب تحليل مستويات النتائج :بعد إعداد حساب النتائج السنوي ، يكون من الأفضل تحليله و ترجمة مبالغة من أجل فهم تكوين النتيجة المقارنات بالنسبة إلى السنوات السابقة (إذا كان ممكنا عدة سنوات للمقارنة) تمكن من فهم التطورات، تحديد أسباب التقهقر أو التراجع أو أسباب التحسن، معرفة عناصر القوة و عناصر الضعف لدى المؤسسة.هذا التحليل يسمح بتحضير جيد للفترات القادمة، و ذلك بتحديد العناصر التي على المؤسسة التحرك فيها (أي يكون لها رد فعل اتجاهها)

3.1.تحليل عناصر حسابات النتائج حسب الطبيعة : والغرض من ذلك هو تشكل النتيجة الصافية ،وكيفية تشخيص حالة الخزينة والتوازن المالي وتقييم الأداء المالي للمؤسسة .

1.3.1.الايرادات

- **رقم الاعمال** : عبارة عن الايراد المتأتي من الأنشطة الأساسية للمؤسسة ، حيث يتشكل نتيجة للعلاقة التبادلية مع العملاء في السوق وهو من المصادر الأساسية للإيرادات لذلك فهو يقيس حجم النشاط في الدورة ووزنها في السوق، وتختلف مكونات رقم الأعمال باختلاف النشاط لذلك يتفرع إلى : رقم الأعمال التجاري ورقم الأعمال الانتاجي ورقم الأعمال الخدمي.

أما إذا كانت المؤسسة تمارس نشاطا متنوعا فيتم حساب رقم الأعمال عن طريق العلاقة التالية :

رقم الأعمال = المبيعات + انتاج مباع + خدمات

- **التغير في المخزون** : يتم تسجيل في هذا الحساب كل التغيرات في الانتاج المخزون و التغيرات في مخزون السلع ويتناولها الحساب 72 بحيث يمثل فرق إنتاج المخزون الاجمالي و يمكن أن يكون الرصيد مدينا أو دائنا و ذلك حسب حركة المخزون من الانتاج.
- **الانتاج المثبت** : يعبر الانتاج المثبت عن قيمة تكاليف الانتاج المتعلقة بالقيم الثابتة ، و يتناولها الحساب 73،بحيث يتم جعل هذا الحساب دائنا بقيمة تكاليف الانتاج الخاصة بالقيم الثابتة المادية أو المعنوية المنتجة من قبل المؤسسة ويتم تسجيلها ضمن الأصول غير المتداولة ، و يمكن جعل هذا الحساب دائنا بقيمة المصاريف الملحقة كالنقل والتركيب ....الخ.
- **إعانات الاستغلال** : يبين لنا مبلغ إعانات الاستغلال المحصلة من طرف الغير، و يجعل هذا الحساب دائنا بقيمة الاعانات المحصلة مقابل جعل حساب الغير أو حساب الخزينة مدينا و يتناولها الحساب رقم 74.
- **المشتريات المستهلكة** : و تتمثل في مشتريات البضائع المباعة و المواد الأولية المستهلكة و التموينات الأخرى المستهلكة و يتناولها الحساب 60
- **الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى** : يسجل في هذا الحساب مصاريف الايجار و الاصلاحات و مصاريف التأمين و الأبحاث و الدراسات بحيث تعتبر كلها مصاريف متعلقة بالخدمات الخارجية و تسجل في الجانب المدين ويتناولها الحساب 61.
- **القيمة المضافة للإستغلال**: القيمة المضافة هي الثروة الاضافية التي تكونها المؤسسة بعد انقاص ما استهلكته من المؤسسات الأخرى.

القيمة المضافة تعبر عن نمو القيم التي تضيفها المؤسسة إلى السلع و الخدمات التي تحصل عليها من الخارج و ذلك باستعمال عوامل الانتاج.

كما تسمح القيمة المضافة بقياس وزن المؤسسة الاقتصادي .

حساب القيمة المضافة :القيمة المضافة هي الفرق بين إنتاج السنة المالية و استهلاك السنة المالية .

انتاج السنة المالية(ح/70 إلى ح/74)	
استهلاك السنة المالية(ح/60 إلى ح/62)	القيمة المضافة

- **أعباء المستخدمين** : يتمثل هذا الحساب في المصاريف المتعلقة بالأجور و تضم الاشتراكات الاجتماعية المرتبطة بالأجور و المكافآت حسب طبيعتها تسجل في الحساب 638" أعباء اخرى للمستخدمين" و يجعل مدينا.
- **الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة** : يتكون هذا الحساب من الضرائب والرسوم المماثلة المدفوعة للدولة أو الجماعات المحلية إضافة إلى المدفوعات التي لها طبيعة اقتصادية واجتماعية، ويتناولها الحساب 64.
- **الفائض الاجمالي عن الاستغلال(أو اجمالي فائض الاستغلال)** :اجمالي فائض الاستغلال هو الموارد التي تحصل عليها المؤسسة من خلال نشاطها الرئيسي للاستغلال الذي تقوم به. ويعتبر مؤشر لقياس أداء المؤسسة التجاري والانتاجي .

– **حساب الفائض الاجمالي عن الاستغلال** :يحسب بالفرق بين القيمة المضافة و مجموع أعباء المستخدمين و الضرائب و الرسوم

القيمة المضافة	
أعباء المستخدمين + الضرائب و الرسوم	اجمالي فائض الاستغلال

إن إجمالي فائض الاستغلال مستقل عن :

- مخصصات الاهتلاكات و لهذا يسمى بالاجمالي
- طريقة تمويل المؤسسة بالأموال الخاصة أو القروض لانه يحسب قبل انقاص الأعباء المالية.
- الاعباء و المنتوجات المالية

يحسب اجمالي فائض الاستغلال كالتالي :

القيمة المضافة	+...
–اعباء المستخدمين	–...
–الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة	–...
اجمالي فائض الاستغلال	.....

***الايرادات العملياتية الأخرى**: تتمثل هذه الايرادات في مختلف الايرادات الناتجة والناجمة عن الأنشطة العادية للمؤسسة و يتناولها الحساب رقم 75 بحيث يتم جعل هذا الحساب دائنا بالمبالغ المتعلقة بالنشاط العادي للمؤسسة، ويضم هذا الحساب كل من الحسابات التالية :

ح751،ح753، ح754، ح756، ح752، ح757 ، ح758

- **الأعباء العملياتية الاخرى** : يضم هذا الحساب المصاريف الخاصة بالأنظمة الخاصة ببرامج الإعلام الآلي والماركات التجارية و يضم الحسابات التالية : ح651،ح653، ح654، ح656، ح652،
- **المخصصات للاهتلاكات و المؤونات**:يتم جعل هذا الحساب مدينا مقابل جعل حسابات الاهتلاك أو المؤونات أوتدني القيمة المعنية دائنا و يتناولها الحساب 68.
- **الاسترجاعات من خسائر القيمة و المؤونات** : وهي الايرادات المتأتية من استعادة خسائر القيمة والمؤونات المثبتة مسبقا، ويتناولها الحساب 78 و يجعل دائنا.

* **النتيجة العملياتية**:هي نتيجة مجموع العمليات التي تقوم بها المؤسسة من أنشطة تجارية وانتاجية مضافا إليها الأنشطة العملياتية الأخرى مثل التنازل عن التثبيتات والقيم المنقولة للتوظيف.تكون النتيجة العملياتية مستقلة عن الاعباء والمنتوجات المالية

حساب النتيجة العملياتية:تحسب النتيجة العملياتية انطلاقا من اجمالي فائض الاستغلال مضافا اليه المنتوجات العملياتية الاخرى والاسترجاع عن خسائر القيمة و المؤونات ويطرح منه الاعباء العملياتية الاخرى والمخصصات للاهتلاكات والمؤونات و خسائر القيمة.

اجمالي فائض الاستغلال	+ المنتوجات العملياتية الأخرى	+ الاسترجاعات على خسائر القيمة و المؤونات
الاعباء العملياتية الأخرى	+ المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	النتيجة العملياتية

تحسب النتيجة العملياتية كالتالي :

إجمالي فائض الاستغلال	.....
+المنتوجات العملياتية الأخرى	+.....
- الأعباء العملياتية الأخرى	-.....
- المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	-.....
+الاسترجاعات على خسائر القيمة و المؤونات	+.....
النتيجة العملياتية	.....

- **الايرادات المالية** : وهي الايرادات المتأتية من الفوائد المحصلة نتيجة حقوق أو قروض ممنوحة و يتناولها الحساب 76 و يجعل دائنا و يضم الحسابات التالية :

حـ761،حـ762، حـ767، حـ766، حـ765 ، حـ768

- **الأعباء المالية** : يتمثل هذا الحساب في أعباء الفوائد ونقص القيمة المتعلق بحقوق سندات المساهمة والحسابات التالية : حـ667،حـ666، حـ665، حـ668.

1- **النتيجة المالية**:هي نتيجة الأنشطة المالية التي تقوم بها المؤسسةمثل نتيجة التنازل عن الأصول المالية.

حساب الايرادات المالية :تحسب النتيجة المالية بالفرق بين المنتوجات المالية و الأعباء المالية .

المنتوجات المالية	
الاعباء المالية	النتيجة المالية

تحسب النتيجة المالية كالتالي :

المنتوجات المالية	.....
- الاعباء المالية	-.....
النتيجة المالية	.....

النتيجة العادية قبل الضريبة:هي نتيجة جميع الأنشطة العادية التي تقوم بها المؤسسة قبل خصم الضرائب منها

-**حساب النتيجة العادية قبل الضريبة** :هي مجموع النتيجة العملياتية و النتيجة المالية

النتيجة العملياتية +المنتوجات المالية
النتيجة العادية قبل الضريبة

تحسب النتيجة العادية قيل الضريبة كالتالي :

- النتيجة العملياتية	.....
- النتيجة المالية	.....
النتيجة العادية قبل الضريبة	.....

- **الضرائب على النتائج و ما يماثلها**: يسجل في هذا الحساب الضرائب على الأرباح المستحقة على عاتق المؤسسة و يجعل هذا الحساب مدينا لها، و يتناولها الحساب 69.
- **الضريبة المستحقة على النتيجة العادية**
- **الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية**
- **مجموع ايرادات الانشطة العادية**
- **مجموع أعباء الانشطة العادية**

* **النتيجة الصافية للأنشطة العادية**:هي نتيجة الأنشطة العادية التي تقوم بها المؤسسة بعد خصم الضرائب منها

حساب النتيجة الصافية للأنشطة العادية:تحسب النتيجة الصافية للأنشطة العادية بطرح قيمة الضريبة من النتيجة العادية

الضريبة = النتيجة العادية × معدل الضريبة

معدل الضريبة المطبق حاليا هو 19% بالنسبة للمؤسسات الصناعية،23 % بالنسبة لمؤسسات البناء والاشغال العمومية والوكالات السياحية باستثناء وكالة السفر ،و 26% بالنسبة للمؤسسات التجارية و الخدمية

النتيجة العادية قبل الضريبة	
الضريبة	النتيجة الصافية للأنشطة العادية

تحسب **النتيجة الصافية للأنشطة العادية** كالتالي :

النتيجة العادية قبل الضريبة الضريبة الواجب دفعها على الأنشطة العادية 930000× 19%	X1 (X1) ×المعدل-
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	.....

-العناصر غير العادية -الايرادات : وهي الايرادات المتحصل عنها نتيجة نشاطات غير مرتبطة بالنشاط الرئيسي للمؤسسة و يتناولها الحساب 77.

-العناصر غير العادية -الأعباء: وهي المصاريف الخاصة بالأنشطة غير العادية أي الأعباء الاستثنائية كالكوارث الطبيعية أو حالات نزع الملكية، و يتناولها الحساب 67.

2.النتيجة غير العادية:هي نتيجة الأنشطة غير المتكررة و التي تقوم بها المؤسسة في حالت استثنائية عارضة

مثل خسائر نزع الملكية ، كارثة غير متوقعة ...الخ

حساب النتيجة غير العادية:تحسب النتيجة غير العادية بالفرق بين المنتوجات غير العادية و الأعباء غير العادية .

المنتوجات غير العادية	
الأعباء غير العادية	النتيجة غير العادية

تحسب **النتيجة غير العادية** كالتالي :

العناصر غير لعادية(المنتوجات)	.....
العناصر غير العادية(الأعباء)	-.....
النتيجة غير العادية	.....

***النتيجة الصافية للسنة المالية (أو صافي نتيجة السنة المالية)**النتيجة الصافية للسنة المالية هي نتيجة مجموع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة بعد خصم الضرائب واجبة الدفع

– حساب النتيجة الصافية للسنة المالية : تحسب بجمع النتيجة الصافية للأنشطة العادية و النتيجة غير العادية

النتيجة الصافية للأنشطة العادية + النتيجة غير العادية
النتيجة الصافية للسنة المالية

تحسب **النتيجة الصافية للسنة المالية** كالتالي :

النتيجة الصافية للانشطة العادية	.....
النتيجة غير العادية	.....
النتيجة الصافية للسنة المالية	.....

2.3.1.الأعباء : يتم تصنيف الأعباء حسب طبيعتها و تكون أرصدة حسابات الأعباء عادة مدينة لأنها تعكس لنا انخفاض الأصول أو ظهور للخصوم.أما الاستهلاكات الأخرى فتضم ضمن حساب المصاريف الخاصة بالمستخدمين خارج المؤسسة ومصاريف وسيطة و مصاريف الإشهار ومصاريف التنقلات و الاستقبال و مصاريف خدمات البنوك و البريد بحيث يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة هذه المصاريف و يتناولها الحساب .62

2.جدول حساب النتائج حسب الوظيفة : يضم الحسابات الخاصة بالأعباء و التي تعرض أو تصنف حسب الوظائف الموجودة بالمؤسسة ، و يكون ذلك حسب خصوصيات كل مؤسسة من حيث النشاط و الحجم، و هناك عدة طرق و أشكال يتم الاعتماد عليها في تصنيف الأعباء حسب الوظيفة أبرزها :

1.2.تصنيف الأعباء من الزاوية الاقتصادية أو النشاط الاقتصادي

وفي هذا الجانب تكون الوظيفة هنا وظيفة اقتصادية بحيث نجد وظيفة الشراء ووظيفة الانتاج ووظيفة التوزيع و الوظيفة الادارية و المالية.

2.2. التجميع على حسب وسائل الاستغلال مثل : المخزن ، المصنع، المكتب ....الخ

التصنيف حسب المنتوج أو نوعية الخدمات مثل المنتوج A و المنتوج B ....الخ

3.2. التصنيف على حسب مركز المسؤولية أو مركز التكلفة مثل المديرية العامة أو الإدارة و المالية و المديرية التجارية .....الخ

4.2. التجميع حسب المناطق الجغرافية و يعتمد في هذه الطريقة على التصنيف حسب المناطق مثل المنطقة A و B...الخ.

والشكل الموالي يبين نموذج حساب النتائج حسب الوظيفة

حساب النتائج (حسب الوظيفة)

البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن	ملاحظة	أرصدة الدورة السابقة N-1
رقم الأعمال		×		
تكلفة المبيعات	×			
هامش الربح الاجمالي		××		
ايرادات اخرى عملياتية		×		
التكاليف التجارية	×			
الاعباء الادارية	×			
أعباء اخرى عملياتية	×			
النتيجة العملياتية		××		
الاعباء حسب طبيعتها				
مصاريف المستخدمين	×			
مخصصات الاهتلاكات	×			
اعباء حسب طبيعتها اخرى	×			
الايرادات المالية		×		
الاعباء المالية	×			
النتيجة العادية قبل الضريبة		××		
الضرائب المستحقة على النتيجة	×			
العادية	×			
تغير الضرائب المؤجلة على النتيجة				
العادية				
النتيجة الصافية للانشطة العادية		××		
الاعباء غير العادية	×			
الايرادات غير العادية		×		
النتيجة الصافية للسنة المالية		××		

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد19، الصادرة يوم الاربعاء 28 ربيع الاول عام 1430هـ الموافق لـ25 مارس 2009.

B.تحليل الأرصدة الوسيطة للتسيير

1. هامش الربح الاجمالي :يمثل هامش الربح الاجمالي الفرق بين مبيعات البضائع و تكلفة شرائها و يمكن حسابه بالعلاقة التالية :

هامش الربح الاجمالي = رقم الاعمال – تكلفة شراء البضائع

تتعدد استخدامات هامش الربح الاجمالي فهو يقيس قدرة المؤسسة على التفاوض من الجهتين (المورد و العملاء) فكلما اتسع هامش الربح الاجمالي كلما دل ذلك عن قدرة المؤسسة التفاوضية سواءا مع المورد بتخفيضه أسعار الشراء أو مع العميل بتعظيم أسعار البيع، و يستخدم أيضا في تحليل النتيجة في حالات التشخيص المقارن مع باقي المؤسسات المنافسة.

2 القيمة المضافة للاستغلال VAex :تعبر عن القيمة الاضافية التي قدمتها المؤسسة من خلال نشاطها الأساسي، وتعرف ايضا بالفرق بين المدخلات المالية المباشرة (انتاج السنة المالية) و المخرجات المالية المباشرة (استهلاك السنة المالية) ،

و تحسب VAex بالعلاقة التالية :

$$VA = P_v - C_o$$

أي : القيمة المضافة للاستغلال = (حساب 70+72+73+74) –(ح 60 +ح 61 +ح62)

يساعد رصيد القيمة المضافة على تحليل مختلف الوضعيات المالية و من بين استخداماتها :

أ- قياس نمو المؤسسة و ذلك بالاعتماد على العلاقة التالية : $C= (V_{AI} - V_{AO}) / V_{AO}$

V_{AI} = القيمة المضافة للاستغلال في السنة i

V_{AO} = القيمة المضافة للاستغلال في السنة

C = معدل النمو

ب- قياس الوزن الاقتصادي للمؤسسة : حيث تعبر V_A عن الوزن الاقتصادي للمؤسسة وكذا النشاط و القطاع الذي تنشط فيه و ذلك من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الخام أو الإنتاج

الوطني الخام فالناتج المحلي الخام هو المجموع القيم المضافة للمؤسسات المحلية العاملة في التراب الوطني سواءا كانت مؤسسات وطنية أو اجنبية ، و يحسب بالعلاقة التالية :

ق م للمؤسسة VAI $\sum_i^n = 1$ PIB ---------- الناتج المحلي الخام

عدد المؤسسات

ومنه يمكن قياس الوزن الاقتصادي من معرفة مدى مساهمة VAex في تشكيل الناتج الخام بالاعتماد على العلاقة التالية :

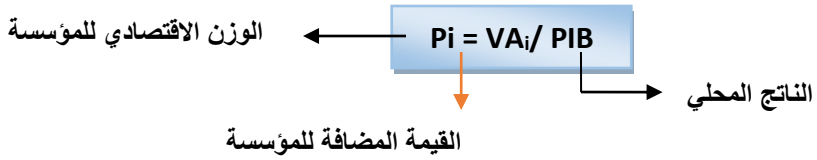

3. الفائض الاجمالي للاستغلال EB_{ex} :ل **EBex** الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الأساسي للمؤسسة و يحسب بالعلاقة التالية :

EBex= VAex –(Charges de personnel + Impots, Taxes et Versements assimilés

فائض الاستغلال الاجمالي = القيمة المضافة للاستغلال – حساب 63-حساب 64

و يعبر عن القيمة المضافة للاستغلال مطروحا منها أعباء المستخدمين و الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة، و من أبرز استخدامات الفائض الاجمالي للاستغلال أنه :

- يقيس الكفاءة الصناعية و الانتاجية للمؤسسة

- يقيس قدرة دورة الاستغلال على توليد الفوائض
- يعتبر مؤشر استراتيجيا هاما يتم الاعتماد عليه بشكل أساسي في اتخاذ قرارات تغيير النشاط أو الاستمرار فيه أو الانسحاب منه.

4. النتيجة العملياتية : R_o (الوظيفة) (الاستغلال):وهي رصيد دورة الاستغلال أي هي الفرق بين إيرادات الاستغلال و مصاريف الاستغلال و تحسب وفق العلاقة التالية :

R_o= الفائض الاجمالي للاستغلال + الحساب 75 – ح 65 –ح 68 + الحساب 78

تعبر النتيجة العملياتية عن قدرة نشاط المؤسسة على توليد الفوائض و تكوين الثروة الاجمالية للمؤسسة، و من جهة أخرى تعطي قراءة واضحة حول كيفية تشكيل النتيجة، إذ تتحول إلى نتيجة صافية بعد تغطية مصاريف العمليات المالية و الاستثنائية و الضرائب على الأرباح.

5. النتيجة المالية :وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها فهي تمثل الفرق بين الايرادات المالية والأعباء المالية :

النتيجة المالية = ح 76 – ح 66

6. النتيجة العادية قبل الضريبة وهي عبارة عن مجموع كل من النتيجة العملياتية و النتيجة المالية

$$R_{OGi}= R_o+ R_f$$

النتيجة العادية قبل الضريبة = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية

7. النتيجة الصافية للانشطة العادية :وتمثل النتيجة العادية بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية و الضرائب المؤجلة بحق النتائج العادية

النتيجة الصافية للانشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضريبة – حساب (695أو 698) – حساب (692 أو 693)

8. النتيجة غير العادية :و هي عبارة عن الفرق بين الايرادات غير العادية و الأعباء غير العادية

النتيجة غير العادية = حساب 77–حساب 67

9 .نتيجة السنة المالية الصافية: وهي عبارة عن اجمالي النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

نتيجة السنة المالية الصافية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + – النتيجة غير العادية.

III.جدول تدفقات الخزينة

يعتبر جدول تدفقات الخزينة من القوائم المالية التي تعطي صورة واضحة للمسير المالي من اجل اعطاء تقييم لمدى قدرة المؤسسة على توليد الاموال و كيفية استخدامها.

A. مفهوم واهداف جدول تدفقات الخزينة

1.مفهوم جدول تدفقات الخزينة

هناك عدة تعاريف لجدول تدفقات الخزينة و أبرزها[1]:

جدول تدفقات الخزينة هو ذلك الجدول الذي يتم عرضه من أجل تمكين المؤسسة من تقييم قدرتها على التحكم في تسيير الخزينة و ما يعادلها أثناء الدورة المحاسبية.

و يعرف أيضا بأنه وسيلة من الوسائل الدقيقة المستعملة في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية و استخدامها بالاعتماد على عنصر الخزينة الذي يعتبر المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على نجاعة التسيير المالي للمؤسسة. و يعرف أيضا بأنه الجدول الذي يبرز الحركة التي تبين إدخال و إخراج السيولة اذ يسمح بإظهار أسباب تغيير الخزينة و مكونات هذا التغير بأسلوب مفصل.

2. أهداف جدول تدفقات الخزينة

هناك العديد من الأهداف التي يحققها جدول تدفقات الخزينة و على رأسها توضيح الأسباب الرئيسية التي أدت إلى التغير في الخزينة خلال دورة محاسبية، و يمكن إبراز أهم هذه الأهداف من خلال النقاط التالية :

- إبراز مصدر التدفقات النقدية الداخلة التي تحصلت عليها المؤسسة خلال دورة معينة
- إظهار كيفية استخدام التدفقات النقدية الخارجة
- إظهار التغير الذي حصل في الخزينة خلال دورة محاسبية
- إظهار مدى مساهمة كل وظيفة في تغيير الخزينة
- توضيح طريقة تمويل خزينة الاستغلال لمجموع الاستثمارات سواءا كانت مادية أو معنوية أو مالية
- إبراز تطور التمويل الخارجي و أيضا مدى قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها عن طريق تدفق الخزينة للاستغلال.

ولقد تطرق النظام المحاسبي المالي للمصادر الأساسية لسيولة الخزينة من خلال الفصل الرابع أبرزها ما يلي :

- التدفقات النقدية التي تولدها الأنشطة العملياتية أي الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات ، وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل.
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار أي عمليات سحب أموال لاقتناء قيم ثابتة طويلة الأجل و تحصيل أموال عن بيع أصول طويلة الأجل.
- التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض.
- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم تقدم كل على حدى ويتم ترتيبها بشكل دائم من سنة مالية لأخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل.

B. أسس بناء وتشخيص جدول تدفقات الخزينة

يتم بناء جدول تدفقات الخزينة و ذلك حسب طبيعة الأنشطة الخاصة بالمؤسسة بحيث توجد هناك ثلاثة أقسام رئيسية من التدفقات و هي :

---

(1)

1.وظيفة الاستغلال من خلال الانشطة التشغيلية : تنتج هذه العمليات عن نشاط الاستغلال وخارج الاستغلال بحيث يوفر تدفق الخزينة المرتبط بالنشاط إشارة هامة حول طاقة المؤسسة لمواجهة تسديدات ديونها و دفع أقساط الأرباح للمساهمين و أيضا المباشرة في استثمارات جديدة و ذلك بدون الاعتماد على التمويل الخارجي و تضم وظيفة الاستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية العناصر التالية:

- التحصيل المقبوض من الزبائن
- التحصيلات الأخرى و التي تضم حساب 74
- المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين
- المبالغ المدفوعة لمتعاملين آخرين
- فوائد و مصاريف مالية أخرى

أما تدفقات خارج الاستغلال فهي العمليات التي لا تخص النشاط العادي للمؤسسة كالنواتج و التكاليف الاستثنائية والنواتج المالية المحصلة.

2.وظيفة الاستثمار من خلال العمليات الاستثمارية : وهي عبارة عن الانشطة المتعلقة بالحصول او التخلص من الموجودات طويلة الأجل إضافة إلى الاستثمارات الأخرى، و تشمل عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار و تحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل و تتضمن هذه التدفقات المقبوضات و المدفوعات الناتجة عن :

(+) التحصيل الناتج من عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية .

(+) التحصيل الناتج من عمليات التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية

(+) الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال

(+) الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة

(−) تسديدات الحيازة للقيم الثابتة المادية و المعنوية و تمثل التغير في القيم الثابتة المادية و المعنوية للسنة المالية إضافة للقيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية و المعنوية.

(−) تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية و تمثل التغير في القيم الثابتة المالية بالإضافة إلى القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية و المعنوية.

3.وظيفة التمويل المرتبطة بعمليات التمويل : وتشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض ورأس المال سواءا بالنقصان أو بالزيادة ومكافآت رأس المال المدفوعة وحركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية.

بحيث تعمل هذه التدفقات على تسطير مختلف مصادر التمويل سواءا الداخلية أو الخارجية ومختلف المدفوعات المتعلقة بذلك كتوزيع الأرباح و تسديد القروض ...الخ، و تتكون عمليات التمويل من :

- المقبوضات الصافية لرأس المال وهو يعكس التحصيل الناتج من إصدار الأسهم.
- المدفوعات الصافية للقروض وتتمثل في التغير في حساب 16 القروض و الديون المماثلة.

الأرباح الموزعة وتتمثل في الحصص و التوزيعات التي يتم القيام بها و تتمثل في الحساب 12" نتيجة السنة المالية" غير المسجلة في الاحتياطات.

من خلال ما سبق نلاحظ أن جدول تدفق الخزينة يسعى لإظهار طريقة تغيير الخزينة من دورة لأخرى و ذلك من خلال الوظائف الأساسية التي ذكرناها سابقا ، فهو يظهر كيفية تمويل خزينة الاستغلال لمجموع الاستثمارات المعنوية والمادية والمالية ،حيث يبين تطور التمويل الخارجي و أيضا قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها بواسطة تدفق الخزينة للاستغلال

C طرق عرض وتقديم جدول تدفقات الخزينة

1.المراحل الأساسية لإعداد جدول تدفقات الخزينة

يتم إعداد جدول تدفقات الخزينة بالاعتماد على المراحل التالية :

- تحديد التغير في النقدية عن طريق إيجاد الفرق بين رصيد النقدية لأول فترة و آخرها
- تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية بواسطة تحليل حسابات النتائج الحالية و تحويل الدخل من أساس الاستحقاق الى الأساس النقدي.
- تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة الاستثمارية و التمويلية بواسطة تحليل بقية العناصر الموجودة في الميزانية المقارنة

وهذه المراحل يتم الاعتماد عليها من خلال المصادر التالية :

1.1. **ميزانية مقارنة لسنتين متتاليتين** :من أجل تحديد مقدار التغيير في الاستخدامات و الموارد و حقوق الملكية لأول مدة وآخرها.

2.1.جدول حسابات النتائج للسنة الجارية من أجل تحديد مقدار صافي الربح و زيادة النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية

3.1.معلومات تفصيلية إضافية أخرى من اجل تحديد كيفية استخدام النقدية خلال الفترة.

2. طرق إعداد (أو عرض) جدول تدفقات الخزينة (يستخدم للتعرف على كيفية تغير الخزينة من دورة لاخرى من خلال الوظائف الاساسية للمؤسسة، وكذلك التعرف على طرق عرض وتقديم جدول تدفقات الخزينة و كيفية استخدامها في عملية التشخيص).

1.2.الطريقة المباشرة : في هذه الطريقة يتم تجاهل صافي الربح و يتم تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية بواسطة تنزيل المبالغ النقدية المدفوعة للموردين و المصاريف النقدية التشغيلية من المقبوضات النقدية المحصلة من العملاء و من أنشطة تشغيلية أخرى غير متكررة كعوائد للاستثمار و الفوائد الدائنة و يكون جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة التي يوصي بها النظام المحاسبي المالي SCFكما يلي :

جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من .....إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N–1
تدفقات اموال الخزينة المتاتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية			
المسحوبات عن اقتناء قيم ثابتة عينية أو معنوية			

التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة العينية أو المعنوية المسحوبات عن اقتناء قيم ثابتة مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الانشطة الاستثمارية (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات اموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة يوم الاربعاء 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق لـ 25 مارس2009.

2.2.الطريقة غير المباشر : يتم فيها تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية بواسطة إجراء تعديلات على صافي الربح المستخرج من حسابات النتائج لأنه معد على أساس الاستحقاق و ليس على أساس النقدي ويكون جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشر كما يلي :

جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية صافي نتيجة السنة المالية			

تصحيحات من أجل : - الاهتلاكات و الأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردين و الديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة من النشاط(أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء القيم الثابتة تحصيلات التنازل عن القيم الثابتة تأثيرات تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات لاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات اموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند افتتاح أموال الخزينة عند إقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة يوم الاربعاء 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق لـ 25 مارس2009.